المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

سلسلة أوراق العمل

المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس
سيرورة تراكميّة للمخاطر: دراسة سوسيولوجيّة ميدانيّة

– أسمهان بنفرج –

ورقة عمل رقم 31

كانون الأول/ديسمبر 2024

المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس
سيرورة تراكميّة للمخاطر: دراسة سوسيولوجيّة ميدانيّة

– أسمهان بنفرج –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
ورقة عمل رقم 31
كانون الأول/ديسمبر 2024

الرجاء إرسال المراسلات إلى:
أسمهان بنفرج، أستاذة مساعدة في قسم علم الاجتماع بكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة في صفاقس-تونس
esmahan.benfraj@gmail.com
© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2024
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2024.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعيّة أو نظريّة أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الاثنتين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

الملخّص

ترمي هذه الورقة إلى عرض أشكال المخاطر التي يُفرزها المجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس/السّياب بسبب ضُعف المسؤوليّة المجتمعيّة داخل المؤسّسة، وتقديم طبيعة استراتيجيّات التّصرّف فيها. تنهض الدّراسة على المنهج الكيفي عبر تقنيات نصف موجّهة، وستقوم على نقاش نظري يُراوح بين الفكرة والمفهوم والواقعة. وستنقد الدّراسة ثقافة مؤسّسيّة حصرت مجال اهتمامها في الإنتاج والأرباح، متهاونةً في ذلك بنوعين من المخاطر: كلاسيكيّة "قابلة للتّأمين"، وحديثة مرقت عن "قابليّتها للتّأمين". وتبيّن الورقة أيضًا أثر محدوديّة المسؤوليّة المجتمعيّة عن ميدان البحث، وقصور الاستراتيجيّات في التّعامل مع المخاطر والتّواصل مع فاعلين اجتماعيّين جدد برزوا في إثر ثورة 2010-2011، وطالبوا بغلق المؤسّسة لتداعياتها البيئيّة (مخاطر حديثة). وتخلص هذه المقاربة السوسيو-ثقافيّة إلى أنّ تعدّد المخاطر وتنوّعها داخل السّياب، وسقوط الأنظمة الدّيكتاتوريّة وحلول مسار التّحوّل الدّيمقراطي لما بعد ثورة 2010-2011، وانتشار وباء خطير لم تؤدِّ دورًا مهمًّا في تغيير سلوك مؤسّسة السّياب بقدر ما أسهمت في تغيير سلوك المُحيطين بها.

الكلمات المفتاحيّة: المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، المخاطر، الاستراتيجيّة.

المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس

سيرورة تراكميّة للمخاطر: دراسة سوسيولوجيّة ميدانيّة

المقدّمة

أمام الوعي المتزايد بالمخاطر التي تُنتجها المؤسّسات الاقتصاديّة وتتعرّض لها، برز اعتناء عالمي يُؤكّد أهمّية المسؤوليّة البيئيّة للمؤسّسة، انطلق مع إعلانيْ "ستوكهولم" (Stockholm) عام 1972 و"ريو دي جانيرو" (Rio de Janeiro) عام 1992 (غونتر 2012، 1)، وتواصل مع "المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة منذ ثمانينيّات القرن الماضي حين وقع تداول مفاهيم مثل التّجارة العادلة، والتّنمية المستدامة ثم الاقتصاد الإيتيقي (الأخلاقي)" (الدّرويش 2010، 272). واختُتِمَ بإعلان "ريو +20" الموسوم بـ"مستقبلنا المُشترك". أمّا وطنيًّا في تونس، فقد تجسّم التوجّه البيئي منذ جرى تكريس القانون عدد 91 للعام 1988 المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنيّة لحماية المحيط وجعلها تحت إشراف الوزارة الأولى آنذاك، كأوّل مؤسّسة رسميّة مكلّفة حسب نص القانون بالعناية بالبيئة ومقاومة جميع مصادر التّلوّث (وزارة البيئة والتّنمية المستديمة 2007، 15-16، التّشديد مضاعف). وفي هذا المنحى، بدأ مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة (المُشار إليها لاحقًا بـالـ"م.م.م") يجد صدًى منذ عملت تونس -مدفوعةً بظاهرة العولمة وكوننة الاقتصاد-، "على تنفيذ برنامج التّأهيل الشّامل للمؤسّسة منذ 1996، وهو يمثّل ترجمة لاتّفاق الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبّي الموقّع منذ العام 1995 والقاضي بالإلغاء التّدريجي للحواجز الجمركيّة" (الدّرويش 2010، 279). وتدعّم أكثر بموجب القانون عدد 35 للعام 2018 المؤرخ في 11 حزيران/يونيو 2018 والمتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات[1].

وهدفت الدّولة التّونسيّة من وراء برنامج التّأهيل الشّامل إلى منح الاقتصاد التّونسي سمات جديدة تتماشى مع شروط السّوق المُعولمة، كالتّرفيع في الجودة، والأسعار التّنافسيّة، وتأسيس علاقات اجتماعيّة وإنسانيّة تقوم على اللاتفاضليّة في الحقوق، ثمّ تبنّي قيم و"إيتيقا" احترام البيئة. وضمن مُحصّلة هذا الانفتاح الذي دلف إليه الاقتصاد التّونسي منذ ثمانينيّات القرن المنصرم، بدأ مفهوم الـ"م.م.م." يسجّل حضوره من خلال انخراط بعض مؤسّسات الدّولة التّونسية مثل وزارة البيئة والتنمية المستديمة ووزارة الصناعة في الاتّفاق العالمي حول المسؤوليّة الاجتماعيّة للمؤسّسة، هذا الاتفاق الذي دعمه عديد الممثّلين

[1] انظر الرابط الآتي، شُوهِدَ في 2023/11/17، في: https://www.innorpi.tn/sites/default/files/inline-files/loi_2.pdf

كالاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل والاتّحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليدية (الدّرويش 2010، 279-281). وهكذا، بدأ مصطلح الـ"م.م.م." يبرز شيئًا فشيئًا في مجتمعنا التونسي حتّى جرى تأكيده رسميًّا انطلاقًا من فحوى "الإعلان الصّادر عن المفوّضيّة الأوروبّية في حزيران/يونيو من العام 2002"؛ ويُقصدُ به "مجموعة الضّغوط الشرعيّة (القانونيّة) أو الإداريّة التي يجب أن تتحمّلها المؤسّسة كي تصبح أنموذجًا يُقتدى به على مستوى المواطنة (Citoyenneté) في وسط محدّد" (Pasquero 2005). و"صارت المؤسّسات مطالبة -إذا كانت تروم الانخراط في الاقتصاد العالمي واتّفاقات الشّراكة- بتقديم التّقارير الاجتماعيّة المُثبتة لتبنّيها سياسة تُراعي الحقوق الإنسانيّة داخل المؤسّسة وخارجها، بمعنى مراعاة حقوق العامل النّفسيّة والاجتماعيّة وفي الوقت ذاته الأخذ بعين الاعتبار المسألة البيئيّة والمحيط الاجتماعي" (الدّرويش 2010، 200).

مثّلت الصّحوة العالميّة أرضيّة خصبة للاتّفاق بين الوطني والعالمي حول الرّؤى التّسييريّة الجديدة: الـ"م.م.م."؛ إلّا أنّ المجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس/السّياب[2]، (المُشار إليه لاحقًا بمؤسّسة السّياب) انفلت حسب بحث سابق لنا (بنفرج 2017، 443) من هذا الاتّفاق في مستوى التّطبيق والممارسة. فرغم زخم المراحل التّاريخيّة[3] والتّغيّرات السياسيّة[4] والاقتصاديّة[5] والانفتاحيّة[6] التي عايشتها مؤسّسة السّياب، إلّا أنّ نموذجها الثّقافي، انحدر -ضمن تحوّلات عديدة- إلى مستوى محدود اقتصرت فيه الـ"م.م.م." على الإنتاج (بنفرج 2017، 198-265). فطالما كان "الإنتاج جيّدًا، فلا أحد يسأل لاحقًا عن أيّ نوع من الظّروف التي صُنعت فيها هذه النّوعيّة من الإنتاج المُتحصّل عليها. وما دام الحريف يدفع مهما كان الثّمن، فما يعنيه هو الإنتاجيّة المطابقة للمواصفات المطلوبة" (Hierle 1996, 26)؛ ولا أحد يهتمّ للتداعيات على النّظم الإيكولوجيّة وجودة الحياة (بنفرج 2017، 273-279).

[2] مؤسّسة عموميّة ذات نشاط/قطاع صناعي، نشأت عام 1947 في مدينة صفاقس مُحاذية لشريطها السّاحلي الجنوبي (طريق قابس). انطلق نشاطها عام 1952. يمتدّ مصنعها الأوّل (Usine A) على مساحة تُقدّر بـ 120 هكتارًا، مُجاورة لمنطقتي طينة 1 و2 ومنطقة حي الحبيب السّكنيّة. تُشغّل 1426 عونًا (2020) بعدما كانت تُشغّل 1309 أعوان (2010) (قسم الموارد البشريّة بإدارة المجمّع). اتّسع انفتاحها التّجاري بعمليّات التّصدير والتّوريد مع فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والهند، والصّين، وباكستان، وإيران، وتركيا والبرازيل، في إثر انخراط تونس في المنظّمة العالميّة للتّجارة (1994) واتّفاقيّة الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي (1995). بُعِث مصنعها الثاني في منطقة الصّخيرة سنة 1987. من أهمّ أنشطتها: تحويل ثلاثي الفوسفات الرّفيع، وحامضَي الفسفوري والكبريتي، وثاني فوسفات الأمونيوم. السّياب هي كلمة تختصر اسم المؤسّسة باللغة الفرنسيّة قبل أن يتمّ تغييره في المجمّع الكيميائي التّونسي: (Société Industrielle d'Acide Phosphorique et d'Engrais SIAPE)

[3] من أواخر الاحتلال الفرنسي إلى مرحلة "تؤنسة الإطارات" (1956-1961) فـ"دولنة الاقتصاد" (1962-1971) ومنهما إلى التّجربة اللّيبراليّة (1972-1986) مرورًا بمنعرج ثمانينيّات القرن الماضي.

[4] صعود نظام بن علي (1987-2011) بعد حكم بورقيبة (956-1987).

[5] برنامج الإصلاح الهيكلي (1986) والخوصصة (1987)، ثمّ تحوير مجلّة الشغل (1994-1996)، يتبعها مباشرة برنامج التأهيل الشامل (1996)، ثمّ بروز المسؤولية المجتمعية (2002).

[6] انخراط تونس في المنظّمة العالميّة للتّجارة (1994) واتّفاقيّة الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي (1995).

في هذا المشهد الوفيّ لتصوّر "ميلتون فريدمان" (Milton Friedman) حول الـ"م.م.م." المنحصر في الأرباح (Friedman 1962, 133 ; in: Guy 2009, 33)، لم تُدمج مؤسّسة السّياب، لا قبل "التّحوّل الكبير"[7] ولا بعده، المعايير المتّفق عليها عالميًّا والمثبتة لالتزامها الاجتماعي والبيئي[8]. ونتيجةً لهذا، سقطت مؤسّسة السّياب بمرور الوقت في مخاطر عديدة، لا سيما مع منعطف الاندماج في "الكوْننة" (ثمانينيّات القرن الماضي)، حيث "تزداد مخاطر المؤسّسات الاقتصاديّة كلّما اقترب الاقتصاد من العولمة". في هذا الصّدد، ستعتني ورقتنا البحثيّة بنوعين من المخاطر: أولهما داخليّ ونعني به المخاطر النّفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وثانيهما خارجيّ يتعلّق بالآثار البيئيّة. يُعيد "أولريش بيك" (Beck Ulrich 1986) هذين النّوعين من المخاطر (البيئيّة والاقتصاديّة) إلى سقوط الفرد الحداثي في "الحداثة الانعكاسيّة"، ويسمّي المرحلة التي ظهرا فيها بـ"عقد المخاطرة". أمّا "مارك مورمون" (Marc Mormont) فقد صنّفهما إلى صنف قابل للتّأمين، ويقصد به حوادث الشغل والمرض (مخاطر داخليّة)، وصنف ثانٍ لم يعد من الممكن التعامل معه من خلال أنظمة التأمين، ويعني به المخاطر البيئيّة (الخارجيّة) (Mormont 2009, 2-3).

نشير من خلال بحثنا في مخاطر مؤسّسة السّياب المرتبطة بشبه غياب الـ"م.م.م."، إلى البحوث ذات الصّلة. فقد اهتمّ بعض الباحثين بموضوع المخاطر في الجزائر (Tourabi 2016, 180-203)، وفرنسا (Landier et Labbé 2005)، وتونس (Dammak-Ayadi 2011, 1-20). ولقد توسّعت ظاهرة المخاطر وتنوّعت وصارت تشكّل مصدر قلق دفع جملة من الباحثين إلى إثارة هذه المسألة ضمن تصوّرات سوسيولوجيّة، فتحًا لآفاق للبحث الاجتماعي وتأويلًا لتحوُّلات الحداثة (; Beck 1986 ; Giddens 1999 Mormont 2009)؛ إلّا أنّ هذا المبحث لم يجد بعد صدًى كبيرًا لدى الأكاديميّين في مجتمعنا التّونسي. ويتّضح ذلك من ندرة الكتابات فيه. تأتي ورقتنا هذه، لتكون من بواكير البحث في مسألة المخاطر كجزءٍ لا ينفصل عن المقاربة الثّقافية للمؤسّسة الاقتصاديّة أوّلًا، ولتُضيف إلى ما أُنجِز في أطروحة لنيل الدّكتوراه (بنفرج 2017، 343) عن الثّقافة المؤسّسيّة ورهاناتها التّنمويّة (المحليّة والمستدامة) ثانيًا.

[7] تعود هذه العبارة في أصلها إلى "كارل بولانيي" ويقصد بها العولمة. وقد اقتبسها عنه "أولريش بيك" لتصبح "تغيُّرًا كبيرًا ثانيًا". انظر:
Beck, Ulrich. 2005. Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation, traduit de l'allemand par Aurélie Duthoo. Paris: Flammarion. P 28 (نقلًا عن الرّقيق 2009: 185).

[8] لم تدمج المؤسّسة المعايير الآتية: معيار ISO 26000 المتعلّق بأخلاقيّة الاقتصاد. "يزوّد هذا المعيار، المؤسّسات والحكومات والمجتمع ككل بأدوات ملموسة للأبعاد الثلاثة -الاقتصاديّة والبيئية والمجتمعية- للتنمية المستدامة". /معيار ISO 14001: "يأخذ في اعتباره مسائل بيئيّة ذات مؤشّرات دالّة مثل الغازات المنبعثة في الهواء أو ما يُرمى في المياه وما يُردم في التّربة من فضلات مختلفة، والبحث في كيفيّة التّصرّف في النّفايات واستعمال المواد الأوّليّة والمواد الطّبيعيّة". / علامة SA 8000: من المعايير التي تهتمّ بإشكاليّة تشغيل الأطفال والعمل الشاقّ. / معيار ISO 18000 المعني بالسّلامة المهنيّة. "يحمي هذا المعيار الأفراد العاملين داخل المؤسّسات الصّناعيّة من الأخطار والأمراض المهنيّة؛ ويوفّر لهم بيئة عمل سليمة ومناسبة".

في هذا المنحى، تكمن أهمّية ورقتنا في محاولتها فهم أسباب تغييب الـ"م.م.م." عن ميدان بحثنا، وتتبُّع مسارات نشأة المخاطر وأثر المحلّي والمُعوْلم في كلّ ذلك، ثمّ مساءلة جدوى هذا النّموذج الثّقافي لمؤسّسة السّياب، ومسؤوليّته المجتمعيّة المحدودة عن الحدّ من المخاطر ومدى قدرته على تبنّي استراتيجيّات التصرّف فيها[9].

لن تتخلّى الورقة عن عنصر المفاهيم والمسلّمات النّظريّة مقابل حرصها على إيلاء البحث الميدانيّ الأهمّية، نظرًا إلى احتوائه على الحقيقة الاجتماعيّة؛ بل ستعمل على الدّمج بينهما. ستركّز هذه الورقة البحثيّة على محاور أساسيّة؛ فبعد شرح أسباب التّغافل عن الـ"م.م.م."، ستقدّم الورقة أنواع المخاطر النّاتجة عن شبه غياب هذه المسؤوليّة، ثمّ ستبرز آليّات المؤسّسة واستراتيجيّات تصرّفها في ميدان البحث في هذه المخاطر ومآلات تلك الاستراتيجيّات. وستُختَتَمُ الورقة، بعد ذكر النتائج ومناقشتها، بخاتمة شموليّة ومنفتحة.

I- الأفق المنهجي

تتبلور خصوصيّات منهجيّة دراستنا في دمجها لبراديغمات متعدّدة: علم اجتماع المؤسّسة (Crozier et Friedberg 1970) وعلم اجتماع المخاطر (Beck 1986, 2005 ; Giddens 1999, 2000, 2003) والمقاربة الثقافيّة (Sainsaulieu 1997 ; D'Iribarne et autres 1998) والمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسة (Friedman 1962 ; Clarkson 1995). فكانت استخدامات التّنوّع النّظري والتأطير البراديغمي موسّعة بشكل يمكّن البحث من الإحاطة بالإشكاليّة في شموليّتها.

تنخرط منهجيّة هذا البحث ضمن مقاربة كيفيّة ستمكّننا من فهم نموذج الـ"م.م.م." داخل هذا الفضاء الإنتاجي وتفكيكه، والمخاطر النّاتجة عنه، وكيفيّة التّصرّف فيها. أجري هذا البحث[10] خلال فترتين: الأولى بين فاتح أيلول/سبتمبر 2020 وموفّى تشرين الثّاني/نوفمبر 2020، والثّانية امتدّت من كانون الأوّل/ديسمبر 2020 إلى أواخر أيّار/مايو، بصفة متقطّعة. فكلّما تطلّب البحث إضافة معلومات، حدّدنا مواعيد وأجرينا مقابلات.

[9] على هذا الأساس تُدعّم هذه الورقة بحث الدّكتوراه، في إطار منحة مقدّمة من مؤسّسة كارنيغي في نيويورك إلى المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة في إطار برنامج الزّملاء النّاشئين في دورته السّابعة (2020-2021).

[10] تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا البحث جزءٌ من خلاصات دراسة ميدانيّة أجريت بدعم من المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، ذكرناها سابقًا.

استند البحث، فضلًا عن الملاحظة بالمشاركة، إلى سلسلة من المقابلات شبه الموجّهة والمفتوحة مع تسعة مسؤولين في جميع فروع مؤسّسة السّياب[11]. كما توجّهت مقابلاتنا نحو اللقاء بعشرة أعوان تسيير وعشرة أعوان تنفيذ من فروع المؤسّسة آنفة الذّكر نفسها، والاستماع إليهم حتّى نتمكّن من ملامسة مضمون المسؤوليّة المجتمعيّة والخصائص الثّقافيّة وأنواع المخاطر المنتشرة داخل هذه المؤسّسة؛ وهو ما لا نستطيع بلوغه عند الاكتفاء بالمحادثات مع المسؤولين أو بالاطلاع على ما سُجِّلَ في وثائق المؤسّسة وأرشيفها؛ فهناك العديد من الأحداث والوقائع والوضعيّات التي تُعاش ولا تُوثّق ولا يمكن الوصول إليها إلّا بالتّحدّث مباشرة مع الفاعلين الحقيقيّين. لذلك ركّز البحث على كلمات المستجوبين المشحونة بالمعاني؛ "فالنّاس يعيشون وهم يتكلّمون ويتكلّمون وهم يعيشون" (Didier 2008, 58).

اعترضت هذا البحثَ صعوباتٌ تمثّلت أساسًا في تنزّله في سياق استثنائي طبعه انتشار وباء كوفيد-19. لم يمكّنّا ذلك من التّنقل وإجراء المقابلات، ومع ذلك التزمنا بتنقّلنا إلى الأمكنة/الفروع المختلفة للمؤسّسة لمقابلة المستجوبين بصفة مباشرة في مكاتبهم وبصفة انفراديّة بمعزل عن بقيّة الزّملاء، رغم عدم ملاءمة السّياق العامّ للّقاءات المباشرة، بخاصّة بعد تعقُّد الوضع مع الموجة الثّانية من الوباء (تشرين الأوّل/أكتوبر 2020). دامت كل مقابلة في حدود السّاعتين من الزّمن وأحيانًا أكثر. وتكرّر العديد من الزّيارات والمقابلات للمستجوب الواحد. في ما بعد، لم يعد اللّقاء في حدّ ذاته مُتاحًا في كلّ الأوقات بسبب تغيير الحكومة نظام العمل الإداري باتباع نظام الحصّة الواحدة في اليوم[12]، ما ترتّب عنه عدم وجود المسؤولين الإداريّين بصفة دائمة لتناوبهم على الحصص وفقًا لإجراءات الحكومة. ولقد عطّل هذا الأمر إجراء مقابلاتنا حسب المواعيد التي حدّدناها سابقًا، فضلًا عن الاحتجاجات التي قطعت الطريق المؤدّي إلى إدارة المؤسّسة/السياب ومعملها في منطقة الصّخيرة خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأوّل/ديسمبر 2020. في هذا الصّدد، تحوّل جزءٌ مهمٌّ من المقابلات إلى اتّصالات شبه مباشرة (عن طريق الهاتف) مع المُستجوبين، وكانت هي الأخرى مطوّلة لا تقلّ عن نصف ساعة من الزّمن. واستخلاصًا لما وردَ من توصيف لمقابلات البحث واعتمادًا على خصوصيّات الظرف الزّمني لهذه الدّراسة، فإنّ محاور المقابلات كانت بحدّ ذاتها مهمّة وذات جدوى للوصول إلى أهداف البحث. فخلافًا للمحور الذي يُعنى بالبحث في مظاهر تغيّب المسؤوليّة المجتمعيّة عن السّياب، كان المحور الذي يهتمّ بالولوج أكثر في السّجلّات اليوميّة للفاعلين الميدانيّين (عمّال التّنفيذ والتّسيير) هو الذي سيُنير سبيل البحث إلى أنواع المخاطر المرتبطة بمحدوديّة التزام مؤسّسة السّياب بمسؤوليّتها المجتمعيّة، آخذين بعين

[11] الإدارة الجهويّة للمجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس، إدارة معمل صفاقس، إدارة قسم الشّحن وإدارة معمل الصّخيرة. مصنع المؤسّسة في مدينة صفاقس ومصنع المؤسّسة في منطقة الصّخيرة.

[12] صباحًا أو مساءً؛ وذلك من يوم 05 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 إلى حدود 07 كانون الأوّل/ديسمبر 2020.

الاعتبار تبايُن الفترات التّاريخيّة وتغيُّرات الحقل السّياسي بما أنّ المؤسّسة ذات صبغة عموميّة. كما كانت تساؤلاتنا الموجّهة إلى مسؤولي مؤسّسة السّياب عن الاستراتيجيّات إزاء المخاطر وآليّات التّحكّم فيها من أهمّ محاور المقابلات أيضًا.

في سياق التّقاطع النّظري المُشار إليه أعلاه، لن نخوض مجدَّدًا في خصوصيّات مقاربة علم اجتماع المؤسّسة والمقاربة الثّقافيّة التي توغّلنا في ذكرها بإطناب في الدّراسة التي اشتقّ منها هذا المقال (بنفرج 2021، 29-69)؛ فمحدوديّة البحث كمّيًّا (عدد الصّفحات والكلمات) لا تسمح لنا بذلك. لهذا سنعمل على أمرين؛ أوّلهما، مناقشة معطيات البحث الميداني كلّما تطلّب الأمر بمنطلقات نظريّة تتطابق مع الأحداث المرصودة ميدانيًّا. وثانيهما، الاقتصار على ذكر نظريّات "الم.م.م"، والمفاهيم الأساسيّة للبحث؛ إذ يُعَدّ ذلك في تقديرنا أمرًا محوريًّا وأساسيًّا في هذا البحث.

اقتُضِبَت نظريّات "الم.م.م" في عبارة "من فريدمان إلى فريمان"؛ ويُقصد بها الموقفان المختلفان حول المدلول. فقد اقتصر الموقف الأوّل "لفريدمان" في نموذج المساهمين (Shareholder model/modèle des actionnaires) على الرّبح (Friedman 1962, 133 ; in: Guy 2009, 33)؛ في حين توسّع الموقف الثّاني لـ"روبار فريمان" (Robert Freeman) ليأتي بنموذج أصحاب المصلحة (Stakeholder model / modèle de parties prenantes) الذي لا يختزل أنشطة المؤسّسة في هدف وحيد أيْ الأرباح، بل يأخذ في حسبانه المجتمع الذي تعمل فيه؛ ومن هنا برزت أخلاقيّة الأعمال (Freeman 1984, 2002).

بين هذين النّموذجين كان لـ"هوارد بوين" (Howard Bowen) الفضل في إثارة قضية المسؤولية الاجتماعية على المستوى الاجتماعي الكلي، حيث تتعلق حصّتها بإدارة الاقتصاد الأميركي والترابط بين الصالح العامّ والمصلحة الخاصة (Bowen 1953, 30). وهنا، قدّم "بوين" مرادفات المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات، والتي تُستخدَم اليوم؛ واقترح على جميع الأطراف المعنية المشاركة على أساس طوعي. رغم هذا التّوجّه الاجتماعي الأخلاقي، استمرّ "فريدمان"، وهو أهمّ زعماء العقيدة النّيوليبراليّة، في الدّفاع عن نموذجه عديد المرّات، حتّى إنّه قال: "النّاس فقط -وليس الأعمال/الشّركات- لديهم أخلاق" (Only people, not businesses, have ethics) (Marks 2006). أمّا منظّرو أصحاب المصلحة مثل "فريمان" (Freeman 2002) و"كلاركسون" (Clarkson 1995)، فقد أكّدوا جميعًا أنّ أصحاب المصلحة لا ينحصرون في مستوى المؤسّسة وإنّما هم عديدون. ويصنّفهم "كلاركسون" إلى طبقتين، بناءً على نوع العلاقة التي يتم الحفاظ عليها مع المؤسّسة. يشمل هذا التصنيف من جهة أصحاب المصلحة الأساسِيّين من قبيل الموظفين والمورّدين والعملاء والوكالات الحكوميّة المشتركة في علاقات رسميّة مع

المؤسّسة. ويشمل في المقابل أصحاب المصلحة الثانويّين مثل وسائل الإعلام ومجموعات المصالح الخاصة ممّن ليسوا منخرطين في معاملات الشركات الرّسمية. في هذا الصّدد، أخذ "فريمان" في الاعتبار "الخمسة الكبار" من أصحاب المصلحة؛ وهم: المساهمون، والموظفون، والمورّدون، والمستهلكون، والمجتمع. من ناحية أخرى، كان من المستحيل تحديد بعض أصحاب المصلحة وإشراكهم بشكلٍ مباشر، لأنّ بعضهم لا يمكن استشارته أو إشراكه "بشكلٍ مباشر" في حوارٍ مع الشركة. (على سبيل المثال: الطبيعة أو البيئة أو أجيال المستقبل). لهذا السبب بالتّحديد، سيبرز أصحاب مصلحة آخرون كالجمعيّات والمنظمات غير الحكوميّة المختلفة، لأنّ المؤسّسة ستتواصل مباشرة معهم باعتبارهم نُوّابًا عن أصحاب المصلحة هؤلاء، ويوجّهون، بنجاح متزايد، الرّسائل الصّادرة عن المجتمع المدني (Bowen 1953, 95). إنّ أصحاب المصلحة إذًا كثيرون ولا يمكن حصرهم؛ ولذلك هم يربطون الكلّ المؤسّسي بأجزاء محيطه التي تتراءى في الطّيف الممتدّ بين القيم والأخلاق.

يتفق الجميع، رغم الاختلافات النّظريّة، على أنَّ مدلول المسؤولية الاجتماعية ينبثق من عمل "بوين" (1953)، ولا سيما بفضل عمله الموسوم بـ"المسؤوليات الاجتماعية للمؤسّسات" (Gond et Igalens 2008, 7-21). هذا العمل، الذي انتقده مؤلفه لاحقًا في العام 1978 لطابعه المثالي والمعياري، ويشير بشكل أساسي إلى تفصيلَيْن: الأوّل يفيد أنّ المؤسّسة يجب أن تقرّر فقط مراعاة القيم التي يريدها المجتمع. أمّا الثاني، فيتمثل في أنّ أخذ هذه الاهتمامات والقيم الاجتماعية في الاعتبار أمر تطوّعي (Acquier et Gond 2007, 5-35). ينصّ "بوين" على أنّه يجب على الشركات دمج البعد الاجتماعي في استراتيجيّتها التنظيمية. ومع ذلك، فبعد ستين عامًا من نشر عمل "بوين" (1953)، الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات الحديثة، لا يوجد إجماع بين الباحثين حول ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات. علاوةً على ذلك، غالبًا ما يوصف هذا المجال بأنه مجزَّأ نظرًا إلى تعدُّد المفاهيم والنّهوج التي شكّلته (Gond et Igalens 2008, 7-21). في الواقع، لا تحظى فكرة الـ"م.م.م"، التي دُرِسَتْ على نطاق واسع، بإجماع بين مؤيديها، وغالبًا ما ترتبط بالأخلاق أو القيم أو التنمية المستدامة أو حتى نظرية أصحاب المصلحة (Baba et autres 2016, 2). يُعَدّ هذا المدلول محوريًّا في هذا العمل، بما أنّه سيُحاول إثارة مدى التزام مؤسّسة السّياب بالمبادئ الاجتماعيّة والبيئيّة للـ"م.م.م" ضمن السّياق الاجتماعي والتّاريخي الممتدّ من ما قبل الاستقلال التّونسي إلى ما بعد كوفيد-19.

اعتمادًا على حصيلة هذا الاستنطاق النّظري، تمرّ الدّراسة مباشرة إلى تقديم مفهوم "الم.م.م" والمخاطر كأسس نظريّة ومفاهيم إجرائيّة لتحليل المعطيات.

أوّلًا، تُعرِّف المفوضية الأوروبية "الم.م.م" بـ"مسؤولية الشركات تجاه الآثار التي تحدثها على المجتمع" (Commission européenne 2011, 7). ويقدّم التعريف الأكثر شيوعًا للـ"م.م.م" حسب "جاك فيار" (Jacques Viers) على أنها "نقل لمبادئ التنمية المستدامة -المبادئ الثلاثة "الشهيرة" للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة- في إدارة الأعمال. وبهذا المعنى، فإنّ الـ"م.م.م" تأخذ في الاعتبار آثار أنشطتها على البيئة الطبيعية والاجتماعية (Viers et Brulois 2009, 1). وينسب "شتاينر" نشأة الـ"م.م.م" إلى الأعمال الخيرية لـ"جون روكفيلر" و"أندرو كارنيجي" اللذيْن وزّعا ملايين الدّولارات للأغراض الاجتماعية (Steiner G et Steiner J-F 2011). ومع ذلك، يجادل آخرون بأنَّ مفهومًا أكثر معاصرةً للـ"م.م.م" ظهر في النّصف الأخير من القرن العشرين (Blowfield et Frynas 2005, 499-513). عرف هذا المفهوم ديناميكيّة، فبعدما كان يحوم حول أخلاقيات العمل والعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات مع "بوين" عام 1953، والأداء الاجتماعي للمؤسّسات في السبعينيّات من القرن الماضي (Preston et Post 1975)، وأصحاب المصلحة والتنمية المستدامة ومواطنة المؤسّسات (Freeman 1984, 2002 ; Clarkson 1995) في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينيّاته؛ صار منذ الألفيّة الثّانية يهتم بالعلاقات بين الأعمال والمجتمع، والقبول الاجتماعي، ومواطنة المؤسّسة، والأبعاد المحلية للـ"م.م.م"، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسّسات السياسية (Baba et autres 2016, 3). وعلى أساس شموليّة هذا المفهوم، و"إمكانيّة ضمّه إلى المستويَين الدّاخلي والخارجي للسّياسة الاجتماعيّة للمؤسّسة" (الدّرويش 2010، 275)، سيكون مفهومًا محوريًّا لأنّنا سنتبيّن من خلاله مدى توظيفه من قبل مؤسّسة "السّياب" بوصفها مؤسّسة اقتصاديّة منخرطة في المنظومة الاقتصاديّة العالميّة، ومدى تبنّي المعايير (Normes) والعلامات (Labels) والآليّات المُصادقة (Certifications) المتّفق عليها عالميًّا لإثبات التزامها بمسؤوليّتها المجتمعيّة (الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة) للتّقليل من المخاطر.

ثانيًا، ظهر مدلول المخاطر منذ أن تشكّلت جملة من التّهديدات العائدة إلى الثّورات الصّناعيّة والحداثتين الأولى والثّانية، ومنذ أن اكتُشِفَ "الأثر المنحرف" لتطوّر العلوم والتّكنولوجيّات الحديثة (الحروب، والكوارث، والأزمات، والأوبئة). في هذا السّياق من المخاوف والمحاذير، سُمّيت المجتمعات بمجتمعات المخاطر حسب "بيك" (Beck 1986). يعود مصطلح المخاطر إلى كلمة خطر. ويعني الخطر تلك النّتائج غير المرغوب فيها وغير المتوقّعة نتيجة لتنبّؤات أو تقديرات خاطئة عن المستقبل. يتسبّب الخطر (Danger ou Péril) في المخاطر (Risques)؛ والمخاطر هي النتيجة المُحتملة للخطر. وهو ما يعني أنّ العلاقة بين المصطلحين سببيّة. وإنّ في كثيرٍ من أدبيّات المخاطر تمييزًا بين مصطلحَي الخطر

والمخاطر. في هذا الصّدد، تقول "مرسيديس بويندیا" (Mercedes, Pardo-Buendía): "الخطر هو أيّ تهديد للأفراد أو لأشياء ذات قيمة لديهم، في حين أنَّ المخاطر هي مقياس التّهديد المذكور من حيث احتمال "الخسائر" المرتبطة بالظاهرة التي تحدث والضّعف/الهشاشة المحدّدة للعنصر المعرّض للخطر. وتميّز "بويندیا" بين مخاطر طبيعيّة وأخرى تكنولوجيّة" (Mercedes 2002, 286-287). وتحدّث بيك عن ثلاثة أنواع من المخاطر؛ فكان أوّلها: بيئيًّا، وثانيها: اقتصاديًّا، وغالبًا ما يأتيان مصادفةً نتيجة جملة من التّفاعلات. أمّا ثالثها، فيتعلّق بالحروب، والإرهاب، والأوبئة، والأمن القومي والعالمي (كالتطرّف الإيديولوجي (...) والأزمات الماليّة العالميّة إلخ)؛ وهو "مفبرك" من صنع البشر وإرادتهم (Beck 1986, 2005).

أمّا "أنطوني جيدنز" (Anthony Giddens) فيعرّف المخاطر بالمجازفة، وتعني القوّة الدّافعة لخلق مساحة من التّغيير والدّيناميكا الاجتماعيّة، بمعنى أنْ تحاول المجتمعات الاستفادة من كلّ الهوامش الممكنة لهذه المجازفات/المخاطر لتحقيق التّغيّر الذي تطمح إليه حتّى لا تحكم على نفسها بالتصلّب والجمود وحتى تتحرّر من سلطة الدّين والتّقاليد والقوى الطبيعيّة (Giddens 2001). ويميّز "جيدنز" بين صنفين من المخاطر: الأول منها المخاطر الخارجيّة وهي التي تتجاوز إرادة الأفراد، وترتبط بالطبيعة كالفيضانات والجفاف أو بالخصائص الجغرافية لبعض المجتمعات مثل زلازل اليابان، وهي مخاطر يمكن التّنبؤ بها والتّحكّم فيها. والثاني المخاطر "المُصطنعة"؛ التي يتّفق فيها مع "بيك"، وهي أشدّ خطرًا من الأولى لتدخُّل إرادة الأفراد فيها حيث وصلت إلى حدود التطرُّف والإرهاب؛ ويسمّيها بمخاطر "عصر ما بعد الطّبيعة" أو "عصر ما بعد التّقليد" (Sans écrivain 2002).

II- أسباب تغيُّب المسؤوليّة المجتمعيّة عن مؤسّسة السّياب

رغم التّفاعل ما بين المحلّي والعالمي والإرادة الجماعيّة السّاعية إلى مأسسة مبادئ اقتصاديّة "مُؤنسنة" تؤلّف بين الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، نجد مؤسّسة السّياب تغضّ الطّرف عن هذه القواعد حتّى في إثر أزمتَي ثورة 2011 وكوفيد-19. فكيف يمكن لمؤسّسة عريقة مثل ميدان بحثنا أن تشهد تحوّلات كبيرة وأزمات مختلفة من دون أن تستفيد منها وتطوّر آليّات عملها، والحال أنّ الأزمات والكوارث ليست تهديدات فحسب، وإنّما هي فرص للتّطور والتّغيير؟ فما هي أسباب هذا الجمود والتّصلُّب؟

في رأينا، يعود هذا التّراخي إلى دعمٍ -وإن كان غير مقصود- من حكومات الأنظمة السّابقة، لا سيما أنَّ مؤسّسة السّياب ذات صبغة عموميّة.

بداية، لم تكن المسائل البيئيّة ذات أولويّة آنذاك نظرًا إلى الهشاشة الاجتماعية العائدة بدورها إلى مخلّفات الحرب (1881-1956)، حتّى إنَّ دستور 1957 لم يتضمّن ولو فصلًا واحدًا يأخذ في حسبانه موضوع البيئة. كما كان النّموذج التّنموي فجر الاستقلال (خلال حكم بورقيبة) متّجهًا نحو تلبية الحاجات الأساسيّة للمجتمع، كمواجهة مشكلات الفقر والأمّية وتوفير الحماية الاجتماعيّة والحقوق الاقتصادية (الشغل، والتعليم، والصحة). أمّا حكومات بن علي (1987)، فقد سارعت إلى تشييد بنية مؤسّساتيّة مهمّة[13] ونفّذت قرار غلق مصنع الـ"ن،ب،ك" (1988)[14] وأصدرت أوّل قانون حول حماية البيئة والنّهوض بالعمل البيئي (1988) (وزارة البيئة والتّنمية المستديمة 2007، 13)، ناهيك عن قبول شروط الانفتاح المذكورة سلفًا. ولكن، منذ هذه الإجراءات التي تزامنت كلّها تقريبًا مع بداية المشوار الرّئاسي لبن علي، لم تقم حكوماته بأيّ مبادرة تُجاه الإشكاليّات البيئيّة خلال السّنوات اللاحقة لفترة حكمه؛ واكتفت بمأسسة شخصيّة كاريكاتوريّة "لبيب"، و/أو بالاحتفال بعيد الشّجرة كلّ سنة. عدا ذلك لم تتبنّ الحكومات قضايا البيئة وجودة الحياة. لم تكن المسألة ناجمة عن قلّة وعي، بل هي أبعد من ذلك؛ إنّها مجرّد "مطيّة" يعتليها الفاعل السّياسي (بن علي) كلّما أراد حشد الأصوات المؤيدة له، و/أو كلّما شعر بالخطر. ودليلنا على ذلك أنَّ "بن علي"، وبعدما تباطأت الإنجازات البيئيّة، عاد من جديد خلال سنوات حكمه الأخيرة وأصدرَ قرارًا بغلق مصنع السّياب (2008). وفي رأينا، يمثّل القراران (قرار تنفيذ غلق مصنع الـ"ن،ب،ك" وقرار غلق مصنع السّياب)، كلاهما، فعلًا اجتماعيًّا معقلنًا توجّهُهُ غايات محدّدة حسب "ماكس فيبر"؛ حيث يهدف الفعل الاجتماعي الأوّل إلى مُحاباة الشّعب التّونسي وإيهامه بالتّضامن معه في المسألة البيئيّة بحثًا عن الاعتراف والقبول وكسب الشّعبيّة. في حين تكمن غاية الفعل الثّاني في تهدئة التوتّر الاجتماعي في صفاقس "خوفًا" من تحوُّل الأصوات العالية/التّظاهُر التي ظهرت آنذاك في مدينة قفصة[15] إلى مدينة ذات وزن ديمغرافي ثقيل[16]، لا سيما أنَّ المشاكل البيئيّة

[13] الوكالة الوطنيّة لحماية المحيط (1987)، ووزارة البيئة والتّخطيط والإقليم (1991)، الوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات (2005).
[14] صدر قرار غلق المؤسّسة عن حكومة بورقيبة عام 1986. ونفّذت حكومة بن علي القرار، فأُغلِقت عام 1986. مؤسّسة صناعيّة سويديّة للحامض الكبريتي وتحويل الفوسفات نشأت عام 1962، "NPK" اختصار لأسماء ثلاثة أنواع من الأسمدة:
N: l'Azote / P: Phosphore / K: Potassium.
[15] احتجاجات في الرّديّف (30,000 نسمة) إحدى مدن الحوض المنجمي في مدينة قفصة، خلال يوم 05 كانون الثاني/يناير 2008، وتظاهُرة نظّمها المعطّلون عن العمل في الرّديّف بمشاركة من اتّحاد المعطّلين. (السّعيداني وغربالي 2018، 38)، (الطّبّابي 2015، 69-82).
[16] 955,421 نسمة عام 2014 في صفاقس (قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء 2014).

(التلوّث) قد تزامنت مع مشاكل اجتماعيّة[17] وسياسيّة (غياب التعدّديّة الحزبيّة، والحقّ في المشاركة السّياسيّة)، ما يدعم الاحتقان في فترة زال فيها السّتار عن حقيقة النّظام وسقطت أقنعته مع مرور الوقت.

في هذا السّياق المتّسم بتغافُل الأنظمة السّابقة للثّورة عن المسألة البيئيّة، تغافلت مؤسّسة السّياب بدورها عن الاهتمام بالبيئة بما أنّها مؤسّسة عموميّة مُنفّذة بصفة شبه آليّة لسياسات الحكومات. وكانت من بين العثرات التي سقطت فيها:

- عدم استجابتها لشروط الانفتاح والتزامات الانخراط في الاقتصاد المُعولم[18]؛ فبدت الـ"م.م.م." غائبة أو تكاد.
- لم تُدمج مؤسّسة السّياب أيًّا من المعايير والمواصفات والآليّات[19] المُوازِنة بين المتطلّبات الاقتصاديّة والمقتضيات الاجتماعيّة والبيئيّة التي تؤكّدها مبادئ الـ"م.م.م".
- اكتفت مؤسّسة السّياب -في ظلّ عدم إدماجها المعايير المُحترمة للبيئة- بتجميع مداخن مصنعها الأربع (طول الواحدة منها 25 مترًا) في مدخنة واحدة يبلُغُ طولها 70 مترًا عام 1997، بدلًا من توظيف تجهيزات جديدة[20] تعمل على معالجة الأدخنة قبل إفرازها في الهواء.
- لم تسعَ إلى حماية الهواء والأرض من الجُزَيْئات المُلوّثة المُنبعثة من كوم الفوسفوجيبس المكدّس في جوار المعمل منذ 1952[21].

بناءً عليه يبدو أنّ مؤسّسة السّياب لا تتمتّع باستقلاليّة القرار وليس لها أن تختار أو أن تحدّد استراتيجيّة، بل كانت إدارتها تنفّذ أوامر حكومة مركزيّة. لذلك قد يكون التّغاضي عن الاهتمام بالمسائل البيئيّة انعكاسًا لسياسات فوقيّة كانت تبحث في ظلّ الاندماج في السّوق المُعولمة عن مزيد من الأرباح لتلبية الشروط والاقتدار على المنافسة، حتّى صارت الكلفة المادية الباهظة لإدماج الـ"م.م.م." عاملًا وراء

[17] أهمّها البطالة: 15,6 بالمئة (%) عام 1994، و14,2 بالمئة (%) عام 2005، ثمّ 15,1 بالمئة (%) خلال الثلاثي الأول من العام 2020 (قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء). تبدو هذه النّسب شبه مستقرّة رغم اختلاف الفترات التّاريخيّة؛ وهو ما يُظهر قصور الحكومات السّابقة لثورة 2010-2011 واللاحقة بعدها في إيجاد برامج ورؤى بديلة تحدّ من مشكلة البطالة.

[18] من بين الشروط والالتزامات: تبنّي المقاييس العالميّة للجودة وحماية المحيط وتطوير الكفاءات المهنيّة وتنويعها من خلال دورات للرّسكلة. (الدّرويش 2010، 234-235)

[19] ذُكِرَتْ سابقًا ولكن للتّذكير: معيار ISO 26000 المتعلّق بأخلاقيّة الاقتصاد. "يزوّد هذا المعيار، المؤسّسات والحكومات والمجتمع ككل بأدوات ملموسة للأبعاد الثلاثة -الاقتصاديّة والبيئية والمجتمعية- للتنمية المستدامة". / معيارا ISO 14000 وISO 14001: "يأخذان في اعتبارهما مسائل بيئيّة ذات مؤشّرات دالّة مثل الغازات المنبعثة في الهواء أو ما يُرمى في المياه وما يُردم في التّربة من فضلات مختلفة، والبحث في كيفيّة التّصرّف في النّفايات واستعمال المواد الأوّليّة والمواد الطّبيعيّة". / علامة SA 8000: من المعايير التي تهتمّ بإشكاليّة تشغيل الأطفال والعمل الشاقّ.

[20] لم تُحدث مؤسّسة السياب مشروع الامتصاص المزدوج أو المضاعف للغاز في ورشة التّحويل الكبريتي. عن مكتب الدّراسات بالإدارة الجهويّة للمؤسّسة/السياب، 2012.

[21] لم تُحدث مشروع مناطق خضراء حول كوم الفوسفوجيبس المُجاور لمعمل صفاقس، ولم تبنِ جدارًا (طابية) لحماية وعزل مخلّفات الفوسفوجيبس في معمل الصّخيرة.

التّغاضي عن تبنّي التوجّه الاجتماعي والبيئي؛ حيث يتطلّب إنجاز المشاريع البيئيّة ميزانيّة كبيرة للتّصرُّف في نفايات مؤسّسة السياب السائلة والصلبة والغازيّة[22].

كما يجب التّذكير في هذا المنحى بما دوّنته بعض من الدّراسات التي تحدّثت عن مُحاصرة هذه المدينة منذ أن طُمِست واجهتها السّاحليّة الممتدّة على طول 36 كيلومترًا، واستُبدِلَت بأخرى صناعيّة؛ والتّقسيم الجغرا-سياسي إبّان الحرب العالميّة الثّانية هو الذي غيّر هذه الواجهة بتركيز التّصنيع في مدن الموانئ كتونس، وبنزرت، والمهديّة، وصفاقس (Belhedi 1992, 20-21). كما أسهمت "عوامل سياسيّة واقتصاديّة ومؤسّساتيّة متعدّدة في بروز التّفاوت الإقليمي في تونس. والأرجح أنّ هذا الانقسام قد بدأ خلال فترة الاستعمار في تونس واستمرّ في مرحلة صناعة السّياسة في دولة ما بعد الاستقلال (...). وبشكلٍ محدّد أكثر، تَحظى مناطق مثل الشّمال الشّرقي وتونس الكبرى والوسط الشّرقي بالأفضليّة على الشّمال الغربي والوسط الغربي والجنوب بأسره" (العربي 2019، 7). لهذا السّبب ظلّت صفاقس مدينة مُسخّرة لإنتاج الثّروات عن طريق التّصنيع بصفة عامّة وتحويل الفوسفات بصفة خاصّة، فيما تمّ إهمال التداعيات البيئيّة. وازداد هذا الإهمال بخاصّة في إثر صدور قرار الغلق آنف الذّكر.

من الأسباب الأخرى الكامنة وراء التّغافل عن البيئة، محدوديّة دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقيّة في الدّفاع عن الحقوق بصفة عامة والحق في بيئة سليمة والمطالبة بغلق المؤسّسات التّصنيعيّة الملوّثة بصفة خاصة. فبعدما كانت الدّولة هي الفاعل المحوري الوحيد خلال حقبة الدّولة الراعية، حيث تحول الظروف دون قيام مجتمع مدني (...) لعوائق مؤسّسيّة وثقافيّة نفسية سلوكيّة (عبد الرّحيم 2011، 253، نقلًا عن عبد الله ساعف)، أصبحت خلال فترة تنحّيها عن أدوارها الاجتماعية ومنحها لفاعلين آخرين، تُخاتل الرّأي العامّ ببسط هامش من الحرّية والدّيمقراطيّة يسمح بتشكّل مكوّنات مجتمع مدني[23]؛ والحقيقة أنّها ابتلعت المجتمع المدني وهيمنت عليه (...). فالحضور المكثّف للدّولة يكبح من استقلاليّة الحركات الاجتماعيّة وحقّها في التّنظّم والمبادرة والمناورة والمشاركة الفاعلة (عبد الرّحيم 2011، 250-260، التّشديد مضاعف). تجلّت إذًا "اتّساعيّة حقل الدّولة" (كرّو [د.ت]، 324) "في فرض [مراقبتها] والحزب الدّستوري الحاكم على المنظّمات الاجتماعيّة المهنيّة والنّقابات والصّحافة

[22] مشروع الامتصاص المزدوج أو المضاعف للغاز في ورشة التّحويل الكبريتي، ومشروع إحداث مناطق خضراء حول طابية الفوسفوجيبس ومعمل صفاقس، وتُقدّر تكاليفه بـ 300 ألف دينار تونسي. ومشروع معالجة الفليور في معمل الصّخيرة مع إيقاف حركة صبّ المياه "المفلورة" في البحر ويُقدّر بـ 70 مليون دينار تونسي، ومشروع بناء جدار (طابية) لحماية وعزل مخلّفات الفوسفوجيبس في معمل الصّخيرة مع تنفيذ برنامج معالجة مياه الصّرف، ويقدّر هذا المشروع بقيمة 6,300 مليون دينار تونسي، ومشروع بناء محطّة لمعالجة المياه المستعملة في المصانع في الصّخيرة، وصفاقس، والشركة الهنديّة تيفارت، ويقدّر ب 1,500 مليون دينار تونسي تقريبًا. عن مكتب الدّراسات بالإدارة الجهويّة للمؤسّسة/السياب، 2012.

[23] تطوّر عدد الجمعيّات البيئيّة من 26 جمعيّة عام 1987 إلى ما يفوق 160 جمعيّة عام 2005. (وزارة البيئة والتنمية المستديمة 2007، 38).

وإخضاعها كلّها، وفي منع نشاطات المعارضة وتسييج السّاحة السّياسيّة بالكامل" (الهرماسي 2020، 11). لذلك بقيت حرّية مكوّنات المجتمع المدني عمومًا محدودة في الزّمان والمكان والفعاليّة (عبد الرّحيم 2011، 255)، وضاقت السّبل بالجمعيّات البيئيّة في صفاقس خصوصًا بسبب غياب المنافذ و/أو الأرضيّة الملائمة للنّضال البيئي أوّلًا، وانحصارها في النّخبة المثقّفة ثانيًا. فعلى سبيل المثال، لم تحتجّ جمعيّة حماية البيئة والطّبيعة في صفاقس[24]، أوّل المنددين بمصنع مؤسّسة السّياب، ولم تتظاهر من أجل المطالبة بغلق مصنعها، نظرًا إلى الدّيمقراطيّة حيث "كانت المسألة البيئيّة غائبة تمامًا، (...) [و] تُعدّ من التّابوهات، وكان المجتمع المدني مكبَّلًا ويرزح تحت ضغوط السّلطة" (زووي 2017، 38). في هذا الصّدد، اقتصر النضال البيئي للجمعيّة على نشر وعي بيئي وتأسيس عقليّة/ثقافة الحق في بيئة سليمة من خلال دورات تكوينيّة ومؤتمرات وأيّام دراسيّة (كمّون والنّيْفر 2010، 62-74) من دون سعي ميداني فعلي (احتجاج مثلًا). وقد يكون ذلك لمنع حرّية التّعبير والتّظاهر كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. وقد يكون أيضًا بسبب اتّباع سياسة التّماهي مع النّظام[25]. فرغم موقع السيد أحمد الزّغل كرئيس لجمعية حماية البيئة والطبيعة في صفاقس قبل ثورة 2011، أيْ لجمعيّة ذات اهتمامات اتّسعت الهوّة بينها وبين اهتمامات الدّولة، إلّا أنّه لم يكن مُعارضًا. وبهذا، غدا كمثقّف تابعًا للدّولة.

تشابكت العوامل المذكورة أعلاه، لتقتصر المسؤوليّة المجتمعيّة لمؤسّسة السّياب طوال فترة حكم بن علي على إنجاز بعض المشاريع ذات التّكلفة المادّية غير الباهظة[26]، مُسايرة لشروط الاندماج في السّوق المعولمة والتغافل عن المشاريع البيئيّة باهظة الكلفة كما سبق وبيّنّا ذلك. ولكن سرعان ما تحوّلت هذه المسؤوليّة لتُصبح بدورها مُناشدة لنظام الحزب الواحد. فصارت تقدّم مبالغ كبيرة لفائدة النّوادي الرّياضية[27] وعربون طاعة وولاء للسّياسيّين[28]، ناهيك عن المبالغ المهمّة التي تضخّها في الاقتصاد

[24] تأسّست الجمعيّة عام 1980 بتأشيرة قانونيّة عدد 4646 في تاريخ 1980/02/25 بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة الصّادر في 1980/03/18، العدد 17. وهي ذات صبغة عامّة وفق تصنيف وزارة الدّاخليّة والتّنمية المحلّية، وبيئيّة تنمويّة وفق تصنيف وزارة البيئة والتّنمية المستديمة. تتركّب هيئتها من عدد من الأساتذة الجامعيّين والمهندسين والأطبّاء وبعض الإطارات الإداريّة العليا. كان مؤسّسها الأوّل تجمّعيًّا (ينتمي إلى حزب التّجمع الدّستوري الدّيمقراطي التّونسي)؛ أمّا أعضاؤها فغير متجانسين إذ منهم المستقلّون والتجمّعيّون والحقوقيّون النقابيّون/المعارضون مثل رئيس الجمعيّة اليوم (عبد الحميد الحصايري). عن رئيس الجمعيّة نفسها، في أثناء محادثة معه يوم 04 شباط /فبراير 2021 في مقرّ الجمعيّة.

[25] كان رئيس الجمعيّة "أحمد الزّغل" تجمّعيًّا (ينتمي إلى حزب التجمع الدّستوري الدّيمقراطي التّونسي)، وقد ترأّس الجمعية خلال الدّورات الانتخابيّة العشر: منذ 1980 إلى حدود 2012. (كمّون والنّيفر 2010، 10). أخبرنا عن المرجعيّة الإيديولوجية لهذا الرّجل، السّيد عبد الحميد الحصايري رئيسها حاليًّا (2021).

[26] مشروع نزع الغبار وتحسين ظروف تحميل (تفريغ) الكبريت في الميناء في صفاقس، (قُدّر هذا المشروع بـ 5 مليون دينار تونسي)، بعث محطّة غسل الغاز في ورشة الفوسفور (قدّر هذا المشروع بـ 800 ألف دينار تونسي)، بعث محطّة رسكلة المياه الجبسيّة لمصنع صفاقس، وقد نُفّذَ هو الآخر في العام 2008، وقُدّر بـ 450 ألف دينار تونسي (0.450 مليارًا). ويهدف هذا المشروع إلى عدم لفظ المياه في البحر، وهو مشروع يساعد أوّلًا على الاقتصاد في الثّروات المائيّة وذلك بإعادة استعمالها، ثمّ الحفاظ على الثّروات البحريّة ثانيًا. عن مكتب الدّراسات بالإدارة الجهويّة للمؤسّسة/السياب، 2012، في: بنفرج، أسمهان. 2017. المؤسّسة الصناعية... مرجع سابق. ص 277-278.

[27] مثل الملعب الرياضي الصفاقسي، ومحيط قرقنة، والتهذيب الرياضي في الصخيرة وغيرها. عن بعض المسؤولين في الإدارة الجهويّة للمؤسّسة/السياب في صفاقس.

التّونسي[29]. تبدو اللّعبة مكشوفة: تقدّم مؤسّسة السّياب هبات ماليّة لصالح النّظام مقابل دعمه في التّجاهل للتّداعيات البيئيّة. وقد ذكرت العديد من الدّراسات أنّ "مختلف البرامج والسّياسات التّنمويّة قد تشابهت في اهتمامها بالتّكلفة وبالجانب الرّبحي بغضّ النّظر عن التّداعيات على المجتمع، والمقدرة الشّرائيّة للمواطن التّونسي ومحيطه الطّبيعي ورفاهة عيشه بصفة عامّة" (لبيض وقعلول 2020، 10).

وقد تواصل غضّ الطّرف عن المخاطر والتّحايُل على الحقوق المواطنيّة حتّى زمن الثّورة. فظلّت مؤسّسة السّياب تعكس تعنُّت الاتّحاد الجهوي للشّغل في صفاقس والاحتماء بمساندته وبالسّياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة (لبيض وقعلول 2020، 9، التّشديد مضاعف)، حتّى إنّها لم تُدمج العلامات والمعايير الحديثة التي برزت في إثر الثّورة المعنية بإشكاليّتَي الصّحة والسّلامة المهنيّة، وإدارة المخاطر النّفسيّة[30].

III- أنواع المخاطر المرتبطة بمحدوديّة المسؤوليّة المجتمعيّة لمؤسّسة السّياب

1- مخاطر مؤسّسة السّياب في زمن الحكم البورقيبي

برزت مخاطر عديدة ومتنوّعة داخل فضاء إنتاج مؤسّسة السّياب، في مختلف محطّاتها التّاريخيّة. فقبل ثمانينيّات القرن الماضي، لم يكن الجانب الاجتماعي مهمًّا داخل مؤسّسة السّياب. وكان أول المخاطر عدم حصول الأعوان على حذاءٍ واقٍ من حوادث الشّغل إلّا بعد مرور ثلاثين عامًا من العمل (1982). وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يستحمّون ببقايا المياه التي يستخدمونها في عمليّات التّحويل[31]. يبدو أنّ العقيدة الليبراليّة للمؤسّسة ميدان البحث وثقافتها المؤسّسيّة قد تناستا المتطلّبات النّوعيّة في مجال التّشغيل. فقد اختُزِلت مسؤوليّتهما الاجتماعيّة والمجتمعيّة في مجرّد توفير الشّغل، وذلك تماشيًا مع استراتيجيّة الدّولة الرّاعية والنّمط اللّيبرالي آنذاك المتّجهَين نحو "هدف التّشغيل الذي لم يكن من أولويّات سياسة السّتّينيّات، وصار من المشاغل المهمّة في العشريّة التي تلتها لأجل الحدّ من البطالة" (الهرماسي 1993، 107)

[28] صندوق 26-26، الشعب الدّستوريّة، الانتخابات، الاحتفال بـ 7 نوفمبر سابقًا. رفضت الإدارة الجهوية للمجمّع الكيميائي في صفاقس أن تمنحنا أرقامًا عن المبالغ المالية التي كانت تُقدّم إلى السلطات المحلية كالولاية والبلدية وللشعب الدستورية السابقة التابعة لحزب التجمّع الدستوري الديمقراطي. ولكن اعتمادًا على المقابلات العديدة التي أجريناها مع الإطارات، فقد حصلت على تأكيدات بأنَّ تلك الأرقام مرتفعة جدًّا.

[29] يُسهم بنسبة 24 بالمئة (%) في الناتج المحلي للاقتصاد التّونسي. عن الكاتب العامّ لجمعيّة "على خاطرك يا قابس".

[30] معيار ISO 45001 تمّت مأسسته عالميًّا منذ آذار/مارس 2018 لمساعدة المؤسّسات على الحدّ من الحوادث والإصابات والأمراض المتعلّقة بالعمل. / معيار ISO 45003:2021 "وهو أوّل معيار عالمي يقدّم إرشادات عمليّة حول إدارة الصّحّة النّفسيّة في مكان العمل وإدارة المخاطر النّفسيّة والاجتماعيّة، وذلك كجزءٍ من نظام إدارة الصّحة والسلامة المهنيّة". / معيار ISO 18000 المعني بالسّلامة المهنيّة. "يحمي هذا المعيار الأفراد العاملين داخل المؤسّسات الصّناعيّة من الأخطار والأمراض المهنيّة؛ ويوفّر لهم بيئة عمل سليمة ومناسبة".

[31] عن المسؤول النقابي في المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس عام 2013.

وتجاوُز الهشاشة الاجتماعيّة إبّان إخفاق التّجربة الاشتراكيّة. لذلك "جنّدت الدّولة وسائل عدّة بدءًا بإصدار قانون أفريل 1972، وانتهاءً بإلزام عدد من الشّركات العموميّة بانتداب ما يزيد عن حاجيّاتها وبالحفاظ على مواطن الشّغل فيها" (الهرماسي 1993، 107).

في سياق المراهنة على التّشغيل، شهدت المؤسّسات عمومًا مصاعب اقتصاديّة عديدة[32]. وفي تلك الأثناء سقطت مؤسّسة السّياب في مخاطر اقتصاديّة تعلّقت بصعوبة ترويج الفوسفات ومشتقّاته" (الهرماسي 1993، 202)؛ فانخفضت الأسعار في هذا القطاع منذ 1976 إلى حدود 43 بالمئة (%) مقابل ارتفاع أسعار المواد المستوردة الضّروريّة لإنتاج الأسمدة الكيميائيّة (الهرماسي 1993، 204). وتطوّر حجم الأجور في القطاع بنسبة 50 بالمئة (%) بين 1981 و1983 (الهرماسي 1993، 204). أمام المخاطر الاقتصاديّة التي شهدتها المؤسّسات عمومًا والسياب خصوصًا، فكّرت الدّولة في التوجُّه نحو تخصيص القطاع العامّ أو التّفويت في جزءٍ منه كركيزة أساسيّة لاستراتيجيّة الثّمانينيّات (الهرماسي 1993، 206).

2- مخاطر مؤسّسة السّياب إبّان منعرج الثّمانينيّات

مع ثمانينيّات القرن الماضي، تحوّلت المنظومة الاقتصاديّة من "محمية" إلى متحرّرة. وتوجّهت الدّولة نحو الاستقالة من الشّأن الاجتماعي؛ وبعدما هيّأت الانعطافة التّحرّريّة لسبعينيّات القرن المنصرم[33] الأرضيّة لتقوية الاندماج في الكوننة، تحوّلت الدّولة من راعية شبه مُنصِفة في توزيع ثمرات التّنمية وخلق مواطن الشّغل ومصدر للأمان الاجتماعي إلى متملّصة من أدوارها الاجتماعيّة لتُمرّرها لفاعلين آخرين (فردنة التّنمية). جاءت الدّولة في هذا الصّدد، ببرنامج الإصلاح الهيكلي (1986) "الذي أدّى إلى انخفاض في القدرة على استيعاب العمالة (...) وكان خلق فرص العمل أشبه بالبطالة المقنعة، وهي علامة على الاضطرابات الاجتماعية وليس الرخاء الاقتصادي" (Chaker 1997, 154). ثمّ أرْدِف بسياسات إصلاحية أخرى: "الخوصصة" (1987) ومراجعة مجلّة الشّغل عامَي 1994 و1996 التي جاءت بالثقافة المشاريعيّة (المبادرات الخاصّة) وأكّدت حرّية المؤسّسة في الانتداب وسط نهج التّحرّريّة الاقتصاديّة.

[32] من أهمّ المصاعب التي شهدتها المؤسّسات العموميّة نذكر الانخفاض في الأسعار مقابل ارتفاع أسعار المواد المستوردة (مثال قطاع الفوسفات) وتعديل الأجور أو التّرفيع فيها إثر تنامي الحركة المطلبيّة وتوسُّع الإضرابات نتيجة الأعداد الكبيرة للعمّال والأجراء في القطاع العامّ، الأمر الذي دعّم قوّتهم ومنحهم اتّحادًا لممارَسة مزيدٍ من الضّغط على الدّولة قصد الحصول على مطالبهم. انظر الهرماسي، عبد اللّطيف. 1993. الدّولة والتّنمية في المغرب العربي... مرجع سابق. ص 202-206.

[33] جعل التّصدير هدفًا رئيسيًّا (الهرماسي 2002، 103).

في هذا السّياق المتّسم بتحرُّر المؤسّسات من إلزاميّة التّشغيل القار، سعت مؤسّسة السّياب إلى الاعتماد على "الثّغرة القانونيّة التي كانت تتضمّنها مجلّة الشّغل القديمة[34] لكي تتوسّع في أسلوب الانتداب بعقود وقتيّة تمتدّ بضعة أشهر، يتمّ في إثرها الاستغناء عن العمّال من دون تعويض ومستحقّات ثمّ انتدابهم من جديد وفسخ عقودهم في الظّروف نفسها" (الهرماسي 2002، 118، التّشديد مضاعف). في خضمّ التلاعب بالقانون واستثماره لصالح المتطلّبات الماديّة والرّبحيّة لمؤسّسة السّياب، تشكّل نوعان من المخاطر:

أوّلهما انعكس على المؤسّسة في حدّ ذاتها فصارت مُهدّدة في توازُنها الدّاخلي، حيث وصلت إلى محدوديّة أفق/سقف التّرقيات والتّهرّم[35] لتوقُّفها عن الانتداب توقُّفًا شبه تامّ، وعدم تحيينها لتنظيمها الإداري منذ 2001، واختلال بنائها الهرمي[36] بسبب "التّعاقد الظّرفي والتّصرّف في حجم السّاعات والطّرد والإحالة على البطالة التّقنية واستخدام طريقة المناولة" (الهرماسي 2002، 118).

وثانيهما مخاطر اجتماعيّة أهمّها "تحطّم هويّة العمل" وتحوّلها من راحة البال (الاستقرار في العمل)، قبل الحقبة التّحرّريّة، إلى القلق وانعدام الأمن المهني بعد الانفتاح. في هذا الصّدد، شغّلت مؤسّسة السّياب عُمّالًا وقتيّين منهم 180 عونًا عام 1983، و256 عونًا عام 1997، و650 عونًا عام 2011[37].

إذًا، دفعت الضّغوط الاقتصاديّة الخارجيّة التي تعيش ضمنها مؤسّسة السّياب في إثر الانفتاح المتزايد على السّوق الدّوليّة إلى "التّخلّي عن الشّغل والأجر المحميَّين لفائدة المرونة والحركيّة، وبالتّالي إلى المزيد من تخلّي الدّولة عن التزاماتها الاجتماعيّة السّابقة وعن مخلّفات النّزعة الحمائيّة والتّدخّليّة في الحقل الاقتصادي" (الهرماسي 2002، 125).

أمّا في ظلّ برنامج التّأهيل الشّامل (1996) والمسؤوليّة المجتمعيّة (2002) اللّذيْن دَعَوَا إلى ضرورة الاستثمار في الموارد البشريّة والاهتمام بالجانبَيْن الاجتماعي والبيئي، فقد استمرّت المخاطر الاجتماعيّة

[34] "تنصّ في فصلها السّادس على أن يكون عقد الشّغل لمدّة معيّنة أو غير معيّنة من دون تحديد شروط مضبوطة". (الهرماسي 2002، 118).
[35] من خلال متغيّر العمر، وجدنا أنّ 60,97 بالمئة (%) من إطارات المؤسّسة، وقرابة نصف أعوان التّنفيذ (42,05 بالمئة (%))، و47,51 بالمئة (%) من أعوان التّسيير أيضًا تجاوزوا جميعهم الخمسين عامًا. انظر: بنفرج، أسمهان. 2017. المؤسّسة الصّناعيّة... مرجع سابق. ص 167-168. وما زالت مشكلة التّهرّم شبه متواصلة إلى اليوم بما أنّ الشّريحة العمريّة لم تتغيّر إلى "الشّباب"؛ فبالعودة إلى حالة متوسط الأعمار ومتوسط الأقدمية حسب المركز (Etat des âges moyens et anciennetés moyennes par centre) لجميع أعوان المجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس، نجد أنّ معدّل العمر 47,20 عامًا. عن مسؤول إداري في قسم التصرف في الموارد البشريّة بالإدارة الجهويّة لمؤسّسة السّياب يوم 2020/09/11 في مكتبه.
[36] تقلّص قاعدة الهرم: أعوان التّنفيذ: 293، مقارنةً بتضخّم وسط الهرم: عدد أعوان التّسيير: 906 عام 2010. وما زال الاختلال متواصلًا إلى اليوم بتقلُّص قاعدة الهرم (426 عون تنفيذ) أمام تضخُّم وسط الهرم (882 عون تسيير) عام 2020.
[37] عن المسؤول النّقابي في المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس عام 2013.

وتدعّم في إثرهما العنف الاقتصادي، حيث انخفضت الأجور داخل مؤسّسة السّياب إلى حدود 71د.ت/شهر خلال تسعينيّات القرن الماضي[38].

ضربت مرونة التّشغيل "مجتمع التّأجير"؛ وتغيّرت نوعيّة الأعوان. فغالبًا ما تُقدّم مؤسّسات المناولة أعوانًا بمستويات علميّة متواضعة، تنقصهم الخبرة المهنيّة وينحدرون من الأرياف حيث يكون عالم التّصنيع غريبًا عنهم. وهذا ما يجعلهم في مواجهة مع مخاطر عديدة. وكنتيجة منطقيّة لضعف الأعوان الوقتيّين وهشاشتهم، تشكّلت في ظلّ محدوديّة المسؤوليّة المجتمعيّة مخاطر نفسيّة واجتماعيّة داخل مؤسّسة السّياب؛ وهي كالآتي:

- العنف اللّفظي والهرسلة المعنويّة: من الأعوان من تمّت مناداته بعبارة "يا بهيم"/حمار أو "يا سخطة"/كارثة) في بدايات عمله، حينما عجزت قدراته الذّهنيّة عن استيعاب ما طلبه منه رئيسه في العمل[39].
- شعور بعضهم بالضّغط (Stress) والقلق النّفسي بسبب كثرة العمل و/أو مطالبتهم بمُضاعفة ورديّاتهم من أجل توفير الإنتاج في مواعيده المحدّدة مع الأسواق.
- المعاناة (La souffrance) بسبب تنكّر أنماط التنظيم للفرد، وهويته، وتصوّره الخاص للعمل، وقيمه، وآماله، وأجره.
- اضطرابات نفسيّة: من الأعوان مَن أُصيب باضطراب نفسي بسبب وفاة صديقه/زميله في العمل بحادثة شغل أمام عينيه؛ فأُلحِقَ بالإدارة حتّى لا يتذكّر الحادثة عند دخوله المصنع[40].

رغم أنَّ الشّعور بالتّوتّر وعدم الانسجام في فضاء العمل شعور فرديّ، إلّا أنّ آثاره فردية وجماعية بطبيعتها، حيث يُباعِدُ المسافات بين الأعوان وبين شغلهم ويُضعِف انتماءَهم إلى المؤسّسة. وكنتيجة لهذا القلق، تشتّت تيقُّظ الأعوان في أثناء العمل، ما أدّى إلى حدوث الإصابات المهنيّة[41]: وقد تراوحت من 70 إلى 100 حالة سنويًّا خلال المدّة الزّمنيّة ما بين 1996 و2013، ومن 40 إلى 70 حالة سنويًّا ما بين 2014 و2020[42]، كما أدّى إلى ارتفاع عدد ساعات التّغيُّب غير المُبرّر إلى حدود 142800

[38] عون قضّى 23 عام عمل عن طريق المناولة، 53 عامًا، أُدمِجَ آليًّا في إثر الثّورة.
[39] نفسه: نقلًا عن العون السابق ذكره.
[40] عون تسيير، 56 عامًا، 28 عام عمل.
[41] حسب التّقارير الموثّقة في إدارة مؤسّسة السّياب.
[42] عن إدارة السلامة المهنية في مؤسّسة السّياب.

ساعة عام 1997 في وحدة ثلاثي الفوسفات الرّفيع من دون احتساب وحدتي الحامض الكبريتي والحامض الفسفوري[43].

3- مخاطر بيئيّة

لقد بات من المهمّ التّذكير هنا بأنّ نهج المستعمر الفرنسي "منذ الثّلاثينيَّات لسياسات تمييزيّة عبر تفضيل العاصمة (مركز الاقتصاد الوطني والقيادة السّياسيّة) والسّاحل (مركز ثقل القطاع السياحي والصّناعي والخدماتي آنذاك) بما فيه السّاحل الشّرقي تحديدًا مدينة صفاقس" (سعد اللّاووي 2018، 16) (حيث تأسّست "السّياب" عام 1947)، قد جعل من السياسات التّونسيّة التّنمويّة فجر الاستقلال تسير على منواله نفسه تقريبًا، نظرًا إلى الأزمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي واجهتها تونس في ذلك الوقت، ما جعل تدخُّل الدّولة محدودًا حتّى أنّه اتّسم بغلبة البعد الاقتصادي كالاعتناء بتوزيع الاستثمارات وخلق مواطن الشغل، على حساب الأبعاد الأخرى بما فيها المقاييس البيئيّة. وبما أنّ مؤسّسة السّياب ذات صبغة عموميّة ومحكومة بأوامر الدّولة واستراتيجيّاتها، سقطت هي الأخرى بصفة شبه آليّة في تنفيذ استراتيجيات تُسبّق الأهداف الاقتصادية على نظيرتها البيئيّة. وقد أكّدت بعض الدّراسات أنّ هذه المؤسّسة ملوّثة منذ البداية ولها تجاوزات بيئيّة منذ زمن بعيد (Bouzid 2006, 55).

ففي حين تُعَدّ أهداف مؤسّسة السّياب اقتصاديّة ربحيّة عاكسة لأهداف حكومة مركزيّة وأوامرها، تظلُّ الطبيعة أو المحيط الوعاءَ الذي تستعمله/تستغلّه لبلوغ غاياتها؛ ففضلًا عن أنّها لم توظّف معايير الـ"م.م.م." المؤلّفة بين المقاييس الاجتماعية والبيئيّة والاقتصاديّة آنفة الذّكر، فقد اعتدت على حقّ الأجيال اللاحقة في الثّروة المائيّة، حيث استغلّت مصانع المؤسّسة/السياب (صفاقس والصخيرة) منذ تأسيسها (1952) إلى اليوم (2020) 37 بئرًا يتراوح عمقها بين 500 و600 متر بطاقة استخدام تتردّد بين 7000 و8000 م^3 يوميًّا. والمثير للدّهشة هنا أنّ هذه الكمّيّات المهمّة من المياه لم تكفها للإنتاج، ما اضطرّها إلى شراء كميّات أخرى من الشركة الوطنية لاستغلال المياه وتوزيعها[44]. في هذا السّياق المتّسم بالتّجاوزات البيئية، نتبيّن ثلاثة أنواع من الفضلات: سائلة[45] وصلبة[46] وغازيّة[47]. في هذا الصّدد، تباعدت

[43] عن إدارة التّصرّف في الموارد البشريّة بالإدارة الجهويّة لمؤسّسة السّياب.

[44] عن المدير الجهوي للمعامل في السياب/صفاقس، يوم 05 آذار/مارس 2021، في مكتبه.

[45] كانت الفضلات السّائلة تُلقى سابقًا في البحر. واليوم، صارت تُردم وسط طابية الفوسفوجيبس. تقول بعض الدّراسات (Kallel, 2003)، (Cadastre, ONAS, 1999) إنَّ السّياب تسكب مباشرة نفاياتها السّائلة من المياه المستعملة الصّناعيّة بنسبة 70 بالمئة (%) في قنوات الصّرف الصّحي المنحدرة مباشرة في اتّجاه البحر، ما يشكّل خطرًا كبيرًا على الوسط الطّبيعي لا سيما البحري منه (Bouzid, 2006: 55).

[46] من أهمّ النُّفايات الصّلبة: "طابية الفوسفوجيبس"، مأتاها تخزين 8 ملايين طن سنويًّا من الفوسفوجيبس. فاق ارتفاعها 50 مترًا؛ وامتدّت مساحتها إلى 50 هكتارًا من دون إحداث مشروع لمراقبة الأرض وحمايتها من تسرُّب الفوسفوجيبس. عن مكتب الدّراسات بالإدارة الجهويّة لمؤسّسة السياب، 2012.

المسافات بين مصالح مؤسّسة السّياب النّفعية/الليبراليّة ومصالح المجتمع النوعيّة، ما جعل المخاطر البيئيّة أو "المُنفلتة من التّأمين" تُقابلها مخاطر الزّوال والاندثار[48] في إثر ثورة 2010-2011، وهذا ما سنوليه اهتمامًا ضمن ما سيأتي في العنصر اللاحق مباشرة.

4- مخاطر مؤسّسة السّياب خلال العقد الأوّل من ثورة 2011

شهدت مؤسّسة السّياب في إثر ثورة 2010-2011 أنواعًا جديدة من المخاطر الّتي لم تعهدها سابقًا[49]. فمع "انفجار المطلبيّة الاجتماعيّة عددًا وكثافةً واتّساعًا وسياقًا" (السّعيداني وغربالي 2018، 42)، تسارعت إليها أعداد كبيرة من المحتجّين. خلال السّنة الأولى من الثّورة، استغلّ عدد من الأفراد الإطار السّياسي المتقلّب وتجمهروا أمام مؤسّسة السّياب تفاعُلًا مع شعار الثّورة[50]، مطالبين بحقّهم في التّشغيل فيها[51]. نتج عن هذه الاحتجاجات انتكاس إنتاج مؤسّسة السّياب[52] جرّاء منع المحتجّين الأعوان من الدّخول للعمل. فانخفضت الأرباح؛ وارتبكت المواعيد المُحدّدة مع حرفاء السّوق العالميّة؛ فخضعت مؤسّسة السّياب لـمخاطر رمزيّة مسّت صورتها أمام الحرفاء، ناهيك عن المخاطر الاقتصاديّة بسبب إجبارها على انتداب قرابة 720 شخصًا عام 2011، و680 شخصًا آخر عام 2018[53] من هؤلاء المحتجّين تحت مسمّيات السّلْم الاجتماعيّ، وبعد مفاوضات اجتماعيّة كان الاتّحاد الجهوي للشّغل في صفاقس أحد أهمّ أعضائها، رغم أنّهم لا يقدّمون أيّ خدمة مقابل الأجور التي يحصلون عليها[54].

وبعد انقضاء خمس سنوات على ثورة 2010-2011، حيث سمحت الدّيمقراطيّة بحرّيّة التّظاهر لناشطي المجتمع المدني الذين تعرّضوا سابقًا للقمع والحرمان (لبيض وقعلول 2020، 9، التّشديد مضاعف)

[47] مبعثها مدخنة المصنع غير المُجهّزة بنظام "تحسين غسل الغاز لورشة ثلاثي الفوسفات الرّفيع في معمل صفاقس". عن مكتب الدّراسات بالإدارة الجهويّة لمؤسّسة السياب، 2012.

[48] أقصد بالزّوال، في هذا السّياق، زوالَ منتوج ثلاثي الفوسفات الرّفيع المسبّب في التلوّث، وتغيّر وجهة مؤسّسة السّياب من صناعية ملوّثة إلى أخرى صديقة للبيئة.

[49] تعرّضت مؤسّسة السّياب ككل المؤسّسات العموميّة إلى إضرابات من قبل أعوانها (وليس من خارج المؤسّسة) حين توسّعت ظاهرة الحراك المطلبي خلال أحداث جانفي 1978. (الهرماسي 1993، 206).

[50] كانت أهمّ شعارات ثورة 2011: "شغل، حرية، كرامة وطنيّة".

[51] تشكّل احتجاج أمام معمل المجمّع الكيميائي التونسي في صفاقس من يوم 7 آذار/مارس إلى 18 من الشّهر نفسه عام 2011. وقد حدث خصام يوم الأربعاء (16 آذار/مارس 2011) ما خلّف جرحى، نُقِلوا إلى المستشفى. وحدث أيضًا اعتصام آخر أمام المصنع نفسه من يوم 05 كانون الأوّل/ديسمبر إلى 29 من الشّهر نفسه عام 2011، من قبل الأشخاص نفسهم وللمطالب ذاتها.

[52] تراجع مثلًا إنتاج مادة ثلاثي الفوسفات الرّفيع من 297,48 طنًّا عام 2010 إلى حدود 27,04 أطنان عام 2015. عن إدارة قسم الشّحن في المجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس عام 2021.

[53] تمّ إحداث شركة مستقلّة "شركة البيئة والغراسات والبستنة بصفاقس"، بقانون خاص، تهتمّ بالبيئة أوّلًا واستجابة لمطالبهم ثانيًا، فقط لانتدابهم (في: منشور إعلامي عدد 1، من الإدارة العامة بتاريخ 29 آذار/مارس 2011، تحت عدد 004/ 2011. منشور إعلامي عدد 2، من الإدارة العامة بتاريخ 29 آذار/مارس 2011، تحت عدد 005/ 2011).

[54] منهم قرابة خمسين إطارًا والبقيّة بين مستويات مهنيّة مختلفة ومن دون مستوى. عن مدير معمل صفاقس عام 2020، في مكتبه.

وبتشجيع من الفصل 44 من الدّستور التّونسي[55]، تشكّلت أولى الحركات الاجتماعيّة الجديدة ذات المطالب البيئيّة (2016)؛ ثمّ أردِفت بحركة ثانية (2017) وثالثة (2019)[56]. نادى الفاعلون الاجتماعيّون بغلق مصنع مؤسّسة السّياب نهائيًّا ووُفّقوا في تحقيق مطلبهم.

كانت أهمّ المخاطر التي هدّدت مؤسّسة السّياب خلال هذه الفترة هي مخاطر الزّوال والاندثار وسط مجتمع محلّي جديد صار يفرض شروطًا عديدة لقبول مثل هذه الأنشطة الصّناعيّة. وبعد صراع طويل بين الفاعلين المُطالبين (ناشطي المجتمع المدني) ونظرائهم المُضادّين (ممثّلي مؤسّسة السّياب)، وفي إثر مفاوضات طويلة تشابكت فيها أطراف عديدة أهمّها قادة هذه الحركات وبعض الشخصيّات من السّلطات المحلّية وممثّلون عن الدّولة/حكومات ثورة 2010-2011 والاتّحاد الجهوي للشّغل في صفاقس، أصغت الحكومة السّابعة[57] (2019) إلى النّداء البيئي، وأُغلِقَ مصنع مؤسّسة السّياب[58] استعدادًا لمشاريع بديلة عن النّشاط الأصلي للمصنع[59]. في هذا الصّدد تعود مؤسّسة السّياب إلى إنتاج مخاطر نفسيّة واجتماعيّة من جديد تمثّلت في اغتراب الأعوان عن ورشاتهم الصّناعيّة. فبعدما كانت تمثّل جزءًا من هويّتهم وذاكرتهم الجماعيّة، صاروا هم الذين يقومون بتفكيكها و"يحطّمون" ذاكرة المكان بأنفسهم. وبعدما كانت رحلتهم المهنيّة مفعمة بالعمل والنّشاط والضّغوط والسّاعات الإضافيّة، صارت اليوم مليئة بالركود والسكون والفراغ، وكأنّهم يموتون ببطء.

IV- استراتيجيّات المؤسّسة إزاء المخاطر وآليّات التّحكُّم فيها

استنادًا إلى بحثنا الميداني، تبدو استراتيجيّات السّياب التّسييريّة وآليّات تحكُّمها في المخاطر المُقْتَدِيَة باستراتيجيّات الحكومات التّابعة لها متّجهة جميعها نحو الإنتاج، متعالية على الظروف المهنيّة والاجتماعيّة (مناخ العمل) والاقتصاديّة (الأجور) وحتّى البيئيّة؛ فتراها أقرب إلى الإصرار على

[55] الدّستور التّونسي (دستور الثّورة)، 2014. الفصل 44؛ وينصّ مضمونه على الحقّ في بيئة سليمة ومتوازنة. تمّت المصادقة عليه في 26 كانون الثاني/يناير 2014. تمّت زيارة الصّفحة في 17 حزيران/يونيو 2017.
http://www.tunisie-constitution.org/

[56] تشكّلت ثلاث حركات اجتماعيّة بيئيّة في صفاقس تُنادي جميعها بغلق المجمّع الكيميائي التّونسي في صفاقس لتداعياته البيئيّة. وهي: حركة "تخنقنا" (اخْتِنقُنا) يوم 14 كانون الثّاني/يناير 2016 في باب البحر وسط مدينة صفاقس، وحركة "يزّي" (يكْفِي) من 22 شباط/فبراير إلى 24 آذار/مارس 2017؛ وقعت أمام مقرّ ولاية صفاقس، ثم حركة "يزّي ما سكتنا... مالوعود... خلي صغارنا تعيش"، (كفانا سكوتًا أمام الوعود، لنمنح فرصة العيش لأطفالنا) يوم 18 نيسان/أبريل 2019 أمام مقرّ ولاية صفاقس.

[57] حكومة يوسف الشّاهد التي انطلقت من آب/أغسطس 2016 إلى شباط/فبراير 2020 لتسلّم المهام لحكومة أخرى.

[58] خلال شهر آب/أغسطس 2019، عن المدير الجهوي لمعامل السياب في صفاقس، 2021.

[59] رُفِضَ مشروع "SSP" الذي قدّمته السّياب كمقترح أمام مطلب غلق المصنع. وتمّ في المقابل اقتراح جملة من المشاريع البديلة: مركز لتصنيع قطع الغيار والمواد الاستهلاكيّة الموجّهة للمجمّع، محطّة إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية والّتي ستقام فوق طابية الفوسفوجيبس بعد تغليفها وعزل إشعاعاتها وتشجيرها، مركز للتوثيق والأرشيف (توثيق رقمي لأرشيف المجمّع)، مركز لتكوين أعوان المجمّع، محطة تحلية مياه البحر وبيع الماء للشركة التونسية لتوزيع المياه، ثم فضاء ترفيهي ورياضي. (عن مدير مصنع السياب، 2021).

التّلاعب بالاجتماعي وأذيّة المحيط، ولا يهمّها التّغيير والتّطوّر. في هذا الصّدد، لم تكن لمؤسّسة السّياب استراتيجيّة خاصّة بها ونابعة من داخلها ومرنة "تمكّن من قراءة البُنى الدّاخلية للمؤسّسة قراءة تفهّميّة عميقة، آخذة في الحسبان ديناميكيّة محيطها الخارجي (تطوّره أو تراجعه) الممتدّة بطبيعتها إلى داخل التّنظيم والمتفاعلة مع ميكانيزماته الدّاخلية؛ وهو ما يشير إلى مسألة مرونة الاستراتيجيّات" (Crozier et Friedberg 1970). بل كانت مجرّد تطبيقات لإملاءات الحكومات المركزيّة على اختلافها منذ الاستقلال. فلم يكن لهذه المؤسّسة المجال لاختيار استراتيجيّات نابعة من خصوصيّة إدارتها الدّاخليّة وظروفها البيئيّة الخارجيّة، حتّى صارت مسلوبة الإرادة وراضخة لكلّ ما يصدر عن الحكومات من قرارات وأوامر. وبناءً عليه لم تخلق المؤسّسة ميدان بحثنا استراتيجيّات توقّع الخطر والتّصرّف فيه رغم الصّحوة العالميّة المؤكّدة ضرورة دمج الاجتماعي والبيئي ضمن الاقتصادي. ولم تهتمّ بـ"التّسيير البيْنثقافي" الذي دعا إليه كلّ من "جيرت هوفستيد" (Hofstede 1981) و"فيليب ديريبارن" (Philippe D'Iribarne)، حيث يؤكّد المؤلفان المذكوران "أنّ الثّقافة الكونيّة مُطالبة بأخذ مقوّمات الثّقافات الوطنيّة بعين الاعتبار، وضرورة إدماجها إدماجًا جيّدًا، لتطوير العلاقات الاجتماعيّة داخل المؤسّسات ولتحسين مناخ العمل".

وخلافًا للإكراه الذي تُمارسه حكومات الأنظمة السّابقة على مؤسّسة السياب وسلبها إرادتها في اختيار استراتيجيّات خاصّة بها، فإنّنا نجد للأسباب الثّقافيّة أيضًا صدًى لذلك؛ فاختيار/انتداب مؤسّسة السّياب لرؤساء ومسؤولين ومديرين من داخل نسقها جعلها "مُحافظة" على المنوال الثّقافي الكلاسيكي المعزّز للمنتوج أوّلًا، والاقتداء بسياسات السّلطة العليا ثانيًا. أمّا دورات التّكوين/التّنشئة المهنيّة، فظلّت هي بدورها تُسهم في إعادة إنتاج محبّة العمل والمؤسّسة قبل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصاديّة من جيلٍ إلى آخر. وهكذا تطبّع جميع أعوان مؤسّسة السّياب على اختلاف رتبهم الوظيفيّة والهرميّة بثقافة "قدسيّة"/أولويّة الإنتاج. فحتّى الإنتاج بدوره تمّ تطويعه إلى النّمطيّة[60] في ظلّ هذه "السّرمنة" الثّقافيّة والافتقار إلى الرّؤى البديلة.

من زلّات استراتيجيا مخاطر مؤسّسة السّياب عدم إدماج الاختصاصيّين في علم الاجتماع وعلم النّفس داخل قسم التّصرّف في الموارد البشريّة حتّى تستفيد من تصوّراتهم في الحدّ من المخاطر البسيكو-اجتماعيّة. ظلّت لجان الانتداب في المناظرات الرّسميّة الدّاخليّة منها والخارجيّة الخاضعة للمحاصصة

[60] اقتصرت استراتيجيّات مؤسّسة السّياب على نوعيّة منتوج وحيدة. ولم تبحث في تجديدها والرّفع من قيمتها المُضافة كالتوجّه نحو إنتاج الحوامض التّقنيّة والأسمدة السّائلة مثلًا لمواكبة التّطوّر.

بين اتّحاد الشّغل والحزب الحاكم وبعضٍ من مسؤولي المؤسّسة، تنخرط في البراغماتيّة وتبحث عن الأهداف الاقتصاديّة، ما جعلها تُبجّل خرّيجي الاقتصاد والتّصرّف، لتبنّيها ثقافة بالية في توزيع المهام تقوم على "التفرقة بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة ثانية، أو بالأحرى التفرقة بين المعرفة المفيدة والمعرفة غير المفيدة" (الدّرويش 2010، 201).

يظلّ العامل الثّقافي هو المسؤول الرّئيسي عن تأخّر مؤسّسة السّياب في رسم خطط تتجاوز بها الخطر و/أو تتوقّعه؛ فمن جهة تبدو لا سلطة لها ولا استراتيجية خارج استراتيجيات الحكومات منذ الاستقلال، ومن جهة أخرى لا تُحسِن توظيف الانتدابات الجديدة في توجيه الكفاءات العلميّة والمعرفيّة إلى التصرّف في تدبير الشؤون البيئيّة لهذه المؤسّسة التي فقدت قبولها المُجتمعي، وصار المجتمعان المدني والمحلّي يُطالبان بغلقها منذ قبل ثورة 2010-2011[61]، حتّى تُقدّم سياسات بديلة خاصّة بها تضمن أهداف جميع الأطراف: الدولة والمؤسّسة والمجتمع. إنّ الرّضوخ لسياسة التّماهي مع سياسات الحكومات جعلها مجرّد مؤسّسة منخرطة في الأنظمة بدلًا من معارضتها، والدّليل على ذلك أنّها لم تستفد من أزمة تسعينيّات القرن الماضي[62]. فلم تكن لديها "استراتيجيات عمل ورؤى طويلة المدى (...) تُحفّز يومًا بعد يوم الجهود الحاليّة للاستعداد بشكلٍ مناسب لجميع مفاجآت المستقبل الحسنة والسيّئة" مثلما أشار إلى ذلك "مايكل هاريس بوند ومايكل مينكوي" (Michael Harris Bond et Michael Minkoy)، بل ظلّت فارغة المضمون الاستشرافي حتّى مع موجات المخاطر التي بدأت بوادرها تظهر منذ أزمة 2008 المحلّية[63] والعالميّة[64]. فرغم صدور قرار غلق مصنع مؤسّسة السّياب عن آخر حكومات بن علي (2008) وبداية تململ المجتمع المدني ودعوته إلى التّظاهر من أجل غلق المؤسّسة[65]

[61] انطلق نضال المجتمع المدني البيئي منذ ثمانينيّات القرن الماضي، وطالب النّاشطون المدنيّون آنذاك بغلق مؤسّسة السّياب رغم المعاناة من معضلة الاستبداد السّياسي، وعملوا على الحدّ من التّقهقر البيئي في المدينة بحملات توعويّة تشير إلى مخاطر التّصنيع البيئيّة والصّحيّة. لمزيد من الاطلاع، انظر: (بنفرج 2022، 49-52).

[62] توقّف المعمل عن الإنتاج "قرابة الأربعة أشهر ما أثّر سلبًا على قطاع الأسمدة، وبخاصّة الفوسفات ومشتقّاته، بسبب انهيار الاتحاد السّوفياتي وحرب العراق وإيران، وهي تعدّ من أهمّ الأسواق في استيراد الفوسفات". عن مدير معمل صفاقس، عام 2012.

[63] ظهرت احتجاجات في الرّديّف (30,000 نسمة) إحدى مدن الحوض المنجمي في مدينة قفصة، خلال يوم 05 كانون الثاني/يناير 2008، سببها رفض نتائج مناظرة انتداب لدى شركة فوسفات قفصة أكبر مشغّل في الحوض-الإقليم المنجمي. وفي يوم (05 كانون الثّاني/يناير 2008) انطلقت تظاهرة نظّمها المعطّلون عن العمل في الرّديّف بمشاركة من اتّحاد المُعطّلين. (السّعيداني وغربالي 2018، 38) ، (الطّبابي 2015، 69-82).

[64] انطلقت أزمة الأسواق الماليّة عام 2008 في الولايات المتّحدة الأميركيّة (أيلول/سبتمبر 2008)؛ وتوسّعت شيئًا فشيئًا إلى بقيّة دول العالم، نظرًا إلى العولمة التي تُحرّكها وتجعلها في تبعية لبعضها بعضًا. نذكر من بين الدّول التي شملتها هذه الأزمة: الدول الأوروبيّة والآسيويّة والخليجيّة والنّامية، أي تلك الدّول المرتبطة اقتصاديًّا بالولايات المتّحدة الأميركيّة. لا تكاد تختلف هذه الأزمة عن أزمة حرب الخليج (العراق وإيران في ثمانينيّات القرن الماضي) وتفكّك الاتّحاد السوفييتي (بداية تسعينيات القرن الماضي) في مدى تأثيرها على نسق إنتاج السّياب، حيث شملت أهمّ الأسواق العالميّة التي تتعامل معها المؤسّسة: البرازيل/أميركا الجنوبيّة، إيطاليا وفرنسا/القارة الأوروبيّة، ثمّ بنغلاديش/القارّة الآسيويّة.

[65] في أثناء اجتماع عقدته جمعيّة حماية البيئة والطّبيعة في صفاقس في قاعة الأفراح البلديّة يوم 04 نيسان/أبريل 2008 حول اختتام مشروع "سماب 3" (SMAP III) الذي ناقش مسألة إصلاح السّاحل الجنوبي للمدينة بالمحافظة على مصنع السّياب أو بالاستغناء عنه، تحدّث حينها الكاتب العامّ لهذه الجمعيّة عن التّهميش البيئيّ الذي تعاني منه المدينة؛ وانتقد النّظام لتجاهله المسألة البيئيّة؛ ودعا بكلّ جرأة إلى التّظاهر من أجل غلق مصنع السّياب". عن رئيس جمعيّة حماية البيئة والطّبيعة في صفاقس، يوم 04 شباط/فبراير 2021، في مقرّ الجمعيّة.

وتشكّل الاحتقان الاجتماعي (2009)[66]، لم تتملّص من التبعيّة للحكومات حتّى تُدمج معيار ISO 31000 [67] لتوظيفه في استباق الخطر المحدق بها؛ وتمادت في إنجاز استراتيجيّات متعنّتة ومتجاهلة مُملاة عليها من سياسات الحكومات، إلى أن جاءت ثورة 2010-2011 بأرضيّة من الدّيمقراطيّة "حيث حرّية التّظاهر مكفولة من دون تجريم أو معاقبة" (لبيض وقعلول 2020، 10)، تشكّلت فيها حركات اجتماعيّة جديدة توقّفت في محاصرة مؤسّسة السّياب بخطر الزّوال (بنفرج 2022، 57).

بالتّوازي مع هذه الحركات الاجتماعيّة "شهدت الفترة الانتقاليّة انخفاضًا في معدّل نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي نتيجة صدمات سياسيّة ومؤسّسيّة واجتماعيّة، ما أدّى إلى زيادة الإنفاق المالي وتدهور أرصدة الماليّة العامّة[68]، وأصبح من الواضح أنّ هذا المسار الاقتصادي (...) يتطلّب بدوره استراتيجيّة لإعادة النّظر في هيكل الإنفاق العامّ بطريقة أكثر كفاءةً، وإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج في القطاعات الاستراتيجيّة ذات القيمة المضافة العالية" (جويني 2021، 149). في سياق هذا الاضطراب الاقتصادي، وجدت حكومات ما بعد الثّورة نفسها في مواجهة مشاكل أخرى ذات أهمّية كضرورة الإصلاح الجبائي ومحاربة الفساد وهشاشة الاستقرار الاجتماعي ...، ما اضطرّها إلى مواصلة الاستراتيجيّات القديمة نفسها في التّعامل مع ملفّ السّياب والبيئة؛ فهو ليس أكثر أولويّة من المشاكل المذكورة سلفًا برأيها. لهذا السّبب ماطلت مؤسّسة السّياب أمام هذه الحركات الاجتماعيّة البيئيّة، بنسقها المعتاد في اتّباع استراتيجيّات متأتّية من السلطة العليا شبه المُتغافلة عن المخاطر، واستمرّت في تنفيذ سياسات التّلاعب بالخطر، حتّى إنّها "ركبت المخاطر" في أثناء مفاوضاتها مع ناشطي المجتمع المدني والرّأي العام بدلًا من إيجاد حلول وسطيّة تُرضي الطرفين المتنازعَين (مؤسّسة السّياب والمجتمع المدني)، أو قبول مطالبهم بطريقة متحضّرة. في سياق هذا الرّكوب، تتعنّت الحكومات آنذاك متخفّية بمؤسّسة السّياب أمام النّضال البيئي حتّى تُفقِدها مصداقيّتها وسط مجتمعها المحلّي. وفي أولى الخطط/الاستراتيجيّات، تمّ الاستقواء "بمنظّمة الاتّحاد الجهوي للشّغل في صفاقس" التي وضعت في أولويّاتها ضمان العمل لمنظوريها، ورأت في إغلاق المصنع من دون ضمانات للعمّال تهديدًا لمصدر عيشهم الوحيد" (جويني 2021، 56) "فاستماتت في الدّفاع عنها" (زووي 2017، 48)، رغم أنّها

[66] "أحداث مدينة بنقردان عام 2009 التي رفض سكّانها المتاخمون لليبيا تدخُّل أقرباء الرّئيس وزُبنه في التّجارة المحلّية، من خلال التّحكّم في منسوب التّجارة الحدوديّة" عن، (الأحمر 2020، 145).

[67] ظهر عام 2009 عن منظّمة المعايير الدّوليّة (ISO)؛ ويُعنى بإدارة المخاطر (System Enterprise Risk Management). لمزيد من الاطلاع على خصائص هذا المعيار انظر:
(Consulté le 03/07/2021). https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/en/PUB100426.pdf

[68] بلغ متوسّط العجز المالي 5 في المئة من إجمالي النّاتج المحلّي خلال السّنوات الماضية، وزاد الدّين الخارجي من 57 نقطة مئويّة من إجمالي النّاتج المحلّي إلى 85,5 في المئة من إجمالي النّاتج المحلّي في الفترة 2013-2019. نقلًا عن، (جويني 2021، 149).

كانت خصمًا ضمن الصّراع نفسه في مدينة أخرى[69]. ثمّ أعلنت السّياب في أثناء المفاوضات عن مشاريع قالت إنّها صديقة للبيئة[70]؛ وأحدثت مؤسّسات[71] تُحيل تسمياتها إلى الاعتراف بالمشاكل البيئيّة والسّعي إلى حلّها؛ وتحدّثت عن مشاريع وهميّة (الأسمدة السّائلة والحامض التّقني). في هذا الصّدد، نتبيّن أنماطًا سلوكيّة-ثقافيّة، وخطوات/أفعالًا معقلنة نَحَتْ فقط إلى تهدئة الاحتقان الاجتماعي خوفًا من المجتمع لا خوفًا عليه. فقد تبيّن بمرور الوقت أنّ إحدى المؤسّسات المُحدثة لم تُضِفْ أيّ جديد لأنّها وُلدت "ميتة" (الجمعيّة)، وأُخرى قدّمت خدمات اقتصاديّة عوضًا عن البيئيّة (شركة البيئة)[72].

تبدو لعبة التّفاوض حول المخاطر "غبيّة" لاعتقادها أنّها ستُسهم في تهدئة الاحتقان الاجتماعي حينما تُقدّم حلولًا اجتماعيّة (تشغيلًا) عوضًا عن الحلول البيئيّة. إنّ تحويل وجهة حقوق أفراد المجتمع من بيئيّة إلى اجتماعيّة يُعَدّ، في هذا المقام، الحجّة المركزيّة التي تجعلنا نقول إنّها مجرّد استراتيجيّة قديمة لم تتكيّف مع المتطلّبات الجديدة لمسار التّحوّل الدّيمقراطي لما بعد ثورة 2010-2011، نحت إلى التخدير الموقّت لاستكانة الفاعلين الاجتماعيّين وتغييرهم من ثائرين إلى متقبّلين.

حافظت مؤسّسة السّياب إلى اليوم/زمن انتشار وباء كوفيد-19 على اتّباع الاستراتيجيّات البالية نفسها وأوامر الحكومة العائدة إليها بالنّظر حتّى إلى مسار التّحوّل الدّيمقراطي، وكأنّها اكتسبت نفسًا جديدًا في اللاأنسنة واللامواطنة وإعادة إنتاج المخاطر؛ ودليل ذلك أنّها لم تمنع أعوانها من تجاوُز بروتوكول التّباعد الجسدي[73]. فما يعنيها في الدّرجة الأولى هو عدم التوقّف عن الإنتاج وإن أُصِيب جميع الأعوان بالعدوى.

الخاتمة

بناءً على المشار إليه أعلاه، توصّلنا إلى أنّ تعدُّد المخاطر وتنوُّعها داخل السّياب، وسقوط الأنظمة الدّيكتاتوريّة، وحلول مسار التّحوّل الدّيمقراطي، وانتشار وباء خطير، لم تؤدِّ دورًا مهمًّا في تغيير سلوك مؤسّسة السّياب بقدر ما أسهمت في تغيير سلوك المُحيطين بها.

---

[69] حركة "سكّر المصب"، (03 أيّار/مايو 2017)، تطالب بغلق مصنع السّياب في قابس.

[70] ابتكرت أحادي الفوسفات الرّفيع/"SSP" عوضًا عن "ثلاثي الفوسفات الرفيع".

[71] تمّ إحداث "جمعيّة تنمية صناعة الأسمدة والمحافظة على المحيط": تأسّست وفقًا للمرسوم عدد 88 للعام 2011 المؤرّخ في 24 أيلول/سبتمبر المتعلق بتنظيم الجمعيّات. (صحيفة الشّروق، 2012/04/09)، وإحداث "شركة البيئة والغراسات والبستنة بصفاقس"؛ وهي المذكورة أعلاه في الهامش 56.

[72] انتدبت هذه المؤسّسة قرابة 1400 شخص بين عامَي 2011 و2018، عن مدير معمل صفاقس عام 2020، في مكتبه.

[73] يتراصّ أعوان المؤسّسة السّياب بنحو خمسة أفراد أو ستّة في السيارة الواحدة للذّهاب إلى العمل، من دون احترام التّباعد الجسدي.

بدايةً، انعكس النّموذج اللّيبرالي لسبعينيّات القرن الماضي على مؤسّسة السّياب بتعبيرات اقتصاديّة من دون أن تلازمه المقاييس الاجتماعيّة والبيئيّة. انبثقت عن ذلك مخاطر منها ما هو "قابل للتّأمين" ومنها ما هو "غير قابل للتّأمين" (Mormont 2009, 2-3). في هذا الصّدد، نتبيّن أنّ مخاطر مؤسّسة السّياب التي يمكن التّعامل معها بأنظمة التّأمين كحوادث الشّغل والأمراض، تحوّلت بدورها في زمن "التّأجير المرن" إلى مخاطر لاتأمينيّة رغم أنّها تأمينيّة في أصلها.

تبيّن انخراط تونس في السّوق المُعولمة واتّفاقيّات الشّراكة الأورو-متوسّطيّة في التزام مؤسّسة السّياب بمسؤوليّتها المجتمعيّة، نظريًّا، فاقتصرت على كتابة التّقارير التي تشير إلى حرصها على حماية المحيط، وحماية صحّة العاملين والسّكان المجاورين وسلامتهم[74]. أمّا على مستوى الممارسة والتّطبيق، فلم تتمثّل هذه المؤسّسة بعدُ المخاطرَ على تنوّعها واتّساعها داخل فضائها الإنتاجي وخارجه. إنّها واعية جيّدًا بمستوى المخاطر، وربّما أكثر؛ ولكنّها غير قادرة على التّملّص من الوصاية المُسلّطة عليها من قبل الحكومات منذ فجر الاستقلال، وطوّعت أدوارها ومهامّها حسب استحقاقات تلك الحكومات ورهاناتها البراغماتيّة، حتّى سقطت في قطيعة مع الأهداف البيئيّة، ما جعلها مؤسّسة لامبالية ومتعالية أمام الرّأي العامّ وفي أثناء مفاوضاتها مع المجتمع المدني. إنّ اتّباع السّياب لاستراتيجيّات ثقافة حكومات بالية تأخذ في حسبانها المقاييس المادّية على حساب المعنويّة والأخلاقيّة، يفسّر أسباب تردّي ثقافتها التّسييريّة وتخلّيها عن مسؤوليّتها المُجتمعيّة وسقوطها في عزلة عن مجتمعها المحلّي، ما أوصلها إلى حدود الزّوال. لم تكن السّياب فاعلة حقيقيّة في بناء استراتيجيّاتها بل إنّ الأدوار التي حدّدتها لها سياسة حكومات هي التي شكّلت صورتها وحدّدت معالمها، فكان التّغافل عن البيئي شكلًا من أشكال تغافل الدّولة عن بعض حقوق المواطنيّة (التّشغيل، الكرامة، البيئة) لمجتمع "اللّادولة".

وختامًا، في السّياق نفسه المتّسم بتصلّب استراتيجيّات الحكومات المُنفّذة من قبل مؤسّسة السّياب إزاء المخاطر وغياب آليّات للتّحكّم فيها، يحدث أمرٌ مفارق: فبعدما كانت مؤسّسة السّياب مُنتِجة للمخاطر خلال الحقبة التّحرّريّة، صارت خاضعة لها إبّان ثورة 2010-2011. وبعدما كانت تتلاعب بكلّ ما هو اجتماعي في ظلّ اقتدائها باستراتيجيّات حكومة (اعتداء بيئي، انخفاض أجور، غياب التّأمين...)،

[74] نموذج عن تقارير مؤسّسة السّياب المُرسلة إلى الميثاق العالمي للأمم المتّحدة؛ وفي صفحته التّاسعة يشير إلى التزامها بمسؤوليّتها المجتمعيّة (الظّروف المهنية والبيئية). يتعلّق هذا التقرير بالعام 2018 (من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2018). انظر الرّابط الآتي (تمت زيارته في 2021/03/06).
https://www.unglobalcompact.org/participation/report/cop/create-and-submit/active/435562

تلاعب بها هذا الاجتماعي وعمل على اندثارها. وبعدما تناست مسؤوليّتها المجتمعيّة المحلّية[75]، ثار عليها هذا المحلّي كشكلٍ من أشكال "الثّأر الرّمزي" لعدم استجابتها لنضاله البيئي، وعمل على إنهاء وجودها.

انقلبت الموازين إذًا. فقد توارت الأنظمة السّياسيّة والإيديولوجيّة التي تبخّر معها الضّمان والتّأمين المجتمعيْن، وتفشّت فيها البطالة، وتصاعدت معها المخاطر، وحلّت محلّها مناخات من الدّيمقراطيّة برز فيها فاعلون اجتماعيّون جدد تحرّروا بدورهم من تلك البيئة الرّافضة لحرّيّة التّعبير، وقادوا حركات اجتماعيّة حقّقوا من خلالها ذواتهم وأسهموا في تغيير تاريخ مؤسّسة السّياب وتوجّهها الصّناعي من ملوّث إلى نظيف.

في النّهاية، مهما تحوّلت الأنظمة والأجهزة الاجتماعيّة والسياسات الإصلاحيّة والإملاءات الخارجيّة، ظلّت الاستراتيجيّات متطبّعة بثقافة نمطيّة مُبجّلة للاقتصاد ما أدّى بمؤسّسة السّياب، إلى رفض التكيّف مع ديناميكيّات المحيط حتّى سقطت في المحافظة والتّقليد، وانتهى نشاط مصنعها في صفاقس.

ولكن بعد هذا الغلق، يجد البحث نفسه أمام واقع جديد؛ ويدلف إلى مسألة أخرى؛ فمع عودة حركات "الكامور"[76] إلى التّشكّل أواخر 2020، وتزامُنًا مع حركات "سكّر الفانا"[77] في منطقة الصّخيرة، برزت احتجاجات على هذا المنوال نفسه خلال شهرَي تشرين الثّاني/نوفمبر وكانون الأوّل/ديسمبر 2020[78] منعت أعوان مؤسّسة السّياب في الصّخيرة ("الفانا" القريبة منهم في هذه المنطقة) من العمل. في هذا الصّدد، تحوّل مجال المخاطر من مصنع مؤسّسة السّياب في صفاقس إلى مصنعها الثّاني في الصّخيرة. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: بعدما تحوّل المشهد برمّته من مدينة صفاقس إلى منطقة

[75] لم توفّر مؤسّسة السّياب قسطًا من أرباحها لمساعدة العائلات المعوزة، أو لبناء مستشفى في الجهة المتضرّرة من نفاياتها الغازيّة والصّلبة والسّائلة، ولم تدعم المجتمع المدني والمنظمات الحقوقيّة والنّسويّة. بل اكتفت بمنح مبالغ ماليّة مهمّة للنّوادي الرّياضيّة، كما سبق وبيّنّا في الهامش 26.

[76] انطلقت احتجاجات الكامور في الأوّل من شهر آذار/مارس وامتدّت إلى شهر تمّوز/يوليو 2017 في منطقة قصر أولاد دبّاب في أقصى الجنوب الشّرقي للبلاد، المحاذية للحدود الليبيّة. تمثّلت مطالبها في التّشغيل واللاتفاضليّة بين الجهات في الحق في التّنمية. توزّعت هذه الاحتجاجات حتّى وصلت إلى وسط مدينة تطاوين. من استراتيجيّاتها منع الشّاحنات والسيّارات الوظيفيّة التّابعة للشّركات الاستخراجيّة البتروليّة المشرفة على الآبار المنتجة المنتشرة في الجوار، من المرور إلى موقع ضخّ البترول المستخرج". لمزيد من الاطلاع على هذه الحركات، انظر: (السّعيداني 2021).

[77] يُقصد بالـ"فانا" كلّ مؤسّسة كبرى ذات نشاط تحويلي أو استخراجي أو أيّ مؤسّسة ذات أرباح كبيرة. دعت الحكومة في نهاية 2020، صراحة، كلّ من كانت على مقربة منه محطّة ضخّ أو مؤسّسة استخراجيّة إلى الاحتجاج والإسهام في غلقها للضّغط على "الإرادة السّلطويّة الحاكمة" بحثًا عن المطلب الرّئيس "التّنمية والتّشغيل".

[78] مثل الاحتجاج الذي نفّذه عدد من شباب مدينة قابس، أمام مصنع الغاز في مدينة غنّوش/قابس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للمطالبة بالتّشغيل في الشّركات المنتصبة بالجهة. نتج عن هذا الاحتجاج احتجاجات سائقي التّاكسي في مدينة صفاقس بدورهم يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أمام مقرّ ولاية صفاقس، نظرًا إلى النّقص الفادح في قوارير الغاز (يستخدمونها للجولان بدلًا من البنزين)، حيث طالبوا السلط الجهويّة والمركزيّة بالتدخّل لحل المشكلة. وتشكّل احتجاج آخر، في هذا السياق نفسه المتّسم باستنساخ حركات الكامور، في منطقة سبيطلة/مدينة القصرين، يوم 17 كانون الأوّل/ديسمبر 2020، إذ أغلق ناشطون خزّان الماء الصّالح للشرب في منطقة سبيطلة الذي يزوّد مدينة صفاقس، ردًّا على سياسة المماطلة والتّجاهل التي تنتهجها الحكومة أمام مطالبتهم بالتشغيل. وفي الشّهر نفسه تشكّل احتجاج منع أعوان السّياب من العمل للضّغط على الحكومة والحصول على المطلب الأساسي: التّنمية والتّشغيل.

الصّخيرة، والجهود المبذولة في إطار المسؤوليّة المجتمعيّة لا تزال ضئيلة مقارنةً بحجم التّحدّيات والمخاطر[79]، هل ستستفيد مؤسّسة السّياب في الصّخيرة من تجربة زوال مصنع صفاقس، وتسعى إلى إيجاد استراتيجيّات خاصّة بها أكثر مرونةً للتأقلم مع انتظارات المجتمع المحلّي والإقليمي/الوطني والعالمي منها؛ أم ستُحافظ على نمطيّتها وتعيد إنتاج المخاطر من جديد؟

البيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

الأحمر، المولدي. 2020. "معاني الكرامة في أدب الثّورة التّونسيّة، قراءة سوسيولوجيّة في ثلاث روايات تونسيّة". **إضافات**، العددان 49-50.

بنفرج، أسمهان. 2017. "المؤسّسة الصّناعيّة: الرّهانات والآفاق، دراسة حالة: المجمّع الكيميائي التّونسي بصفاقس". أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة تونس. ص 443.

بنفرج، أسمهان. 2022. "الوعي البيئي وتشكل الحركات الاجتماعية الجديدة في مدينة تونسيّة: نضال المجتمع المدني ضدّ التلوّث البيئي في مدينة صفاقس"، **مجلّة عمران**، العدد 41، المجلّد 11، صص 37-61.

جويني، نزار وتوفيق الرّاجحي. 2021. "التّحدّيات المؤسّسيّة في قيادة الإصلاحات الاقتصاديّة: حالة تونس في أثناء الانتقال الدّيمقراطي"، **مجلّة حكامة**، العدد 3، المجلّد 2.

الدرويش، الحبيب. 2010. **دراسات في قضايا التنشئة والتمكين والاندماج بتونس**. تونس: مطبعة التّسفير الفنّي.

زووي، فرنان. 2017. **ضدّ المظالم البيئيّة في تونس، مذكّرة للحركات الاجتماعيّة 2016-2017.** تونس. نشر قسم العدالة البيئيّة، المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

سعد اللّاوي، وهيبة. 2018. "تمثّلات سكّان الأحياء الشّعبيّة بمدينة صفاقس للفقر والهامشيّة الحضريّة: دراسة ميدانيّة بكلّ من حي ابن سعيدة وحي الرّياض"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في صفاقس/مدرسة الدّكتوراه في الآداب والفنون والإنسانيّات.

السّعيداني منير وفؤاد غربالي. 2018. **الحركات الاجتماعيّة في تونس، السّياقات، الفاعلون، الأفعال، وسيناريوهات التّطوّر المحتملة**. كتيّب قُدّم إلى المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية، تونس: نشر المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

السّعيداني منير. 2021. تونس. الحركات الاجتماعيّة تمهّد لثورة جديدة. **مجلّة أوريون 21 (OrientXX1)**. تمّت زيارة الصّفحة في 2021/01/25. https://orientxxi.info/magazine/article4401?fbclid=IwAR3swGozskRXhOttpPN-FL6y9-phHbtC76dOLnv2YGvrP0COkC4IH3BPhzg

الطّبابي، حفيّظ. 2015. "انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)". تونس. **الفكر الجديد**. عدد 2. صص 69-82.

عبد الرّحيم، حافظ. 2011. **"أنا" الزّعيم قراءة سوسيولوجيّة في الكاريزما البورقيبيّة وامتداداتها**. الطبعة الأولى. تونس: نشر شركة فنّ الطباعة، عين سلام، قابس/تونس.

العربي، صديقي. 2019. "التّنمية الإقليميّة في تونس، تداعيات التّهميش المركّب". الدّوحة: **مركز بروكنجز**.

[79] لم تتدارك مؤسّسة السّياب الأمر حتّى مع الأزمات والمخاطر التي شهدتها إبّان ثورة 2011؛ وتعنّتت في تبنّي المعايير الحديثة التي برزت في إثر الثّورة المعنية بإشكاليّتَي الصّحة والسّلامة المهنيّة وإدارة المخاطر النّفسيّة. ذكرت في الهامش عدد 29.

غونتر، هاندل. 2012. "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992"، في: **United Nations Audiovisual Library of International Law**. شوهِدَ في 2021/11/17، في: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf

كرّو، محمّد. من دون تاريخ. "المثقفون والمجتمع المدني في تونس". في: **الأنتلجنسيا العربية**، جماعي، الجمعيّة العربيّة لعلم الاجتماع، الدّار العربيّة للكتاب.

كمّون البشير، وزهيّر النّيفر. 2010. **30 سنة من النّضال البيئي. صفاقس/تونس**. تونس: التّسفير الفنّي صفاقس.

لبيض، إيناس ومحمّد قعلول. 2020. "التحرّكات البيئيّة ما بعد الثّورة: أشكال احتجاجيّة متنوّعة من أجل استرداد الحقوق". **مناصرة القضايا البيئية: من الاحتجاج إلى التّقاضي**. تونس: المنتدى التّونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الهرماسي، عبد اللّطيف. 1993. **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجًا**. تونس: سراس للنّشر.

الهرماسي، عبد اللّطيف. 2002. "الاستراتيجيّات الإنمائيّة والسّياسات الاجتماعيّة في أفق العولمة: الحالة التّونسيّة". **مجلّة الكرّاسات التّونسيّة**. المجلّد XLIX، العدد 182.

الهرماسي، عبد اللطيف. 2020. مسار الفردنة في تونس: بين الدّينامّيات المجتمعيّة ومشروع النّخبة الحداثويّة. مجلّة عمران. المجلّد 8. العدد 32. ص 11.

وزارة البيئة والتنمية المستديمة. 2007. **دليل البيئة في تونس**، 2007. تونس: نشر شركة آية للتسويق والدّعاية.

المراجع باللغة الأجنبية

Acquier, Aurélien et Gond Jean-Pascal. 2007. « Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur, Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen l'impact des privatisations sur la performance des entreprises françaises ». *Revue Finance Contrôle Stratégie*, vol. 10, N 2, PP 5-35.

Baba Sofiane, Rachid Moustaquim et Eric Bégin. 2016. « Responsabilité sociale des entreprises : un regard historique à travers les classiques en management stratégique ». *Vertigo – la revue électronique en sciences de l'environnement*, Vol, 16, N°2. Consultable : DOI: https://doi.org/10.4000/vertigo.17715

Beck Ulrich. 1986. *Société du risque : Sur la voie d'une autre modernité*. Berlin : Suhrkamp.

Beck Ulrich, 2005. *Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation*. Traduit de l'Allemand par Aurélie Duthoo. Paris : Flammarion.

Belhedi, Amor. 1992. *Société, espace et développement en Tunisie*. 1ère édition. Tunisie : FSHS.

Blowfield Michael, et Jedrzej-George Frynas. 2005. « Setting new agendas : Critical perspectives on corporate social responsibility in the developing world », International Affairs, Vol, 81, Issue 3, pp. 499-513. DOI : 10.1111/j.1468-2346.2005.00465.x

Bouzid, Jalel. 2006. « Projet SMAP III – Tunisie (2006-2008), Stratégie de gestion intégrée de la zone côtière sud du grand Sfax ». *Rapport préliminaire, World Wide Fund For Nature, Tunisie.* In : http://bit.ly/3HC6TID

Bowen, Howard. 1953. *Social Responsibilities of the Businessman*. New York : Harper & Brothers.

Chaker, Samira. 1997. « Impacts sociaux de l'ajustement structurel : cas de la Tunisie ». *Nouvelles Pratiques Sociales*. Vol.10, N.1, p, 154. DOI : https://doi.org/10.7202/301393ar (Consulté le 25/11/2023).

Clarkson, Max. 1995. « A Stakeholder Framework for Analysing and Evaluating Corporate Social Perfomance». *Academy of Management Review*. Vol. 20, N°. 1 (Janvier).

Commission Européenne. 2011. « Responsabilité sociale des entreprises : une nouvelle stratégie de l'UE pour la période 2011-2014 ». *Bruxelles : le 25/10/2011 COM(2011) 681 final.* Consulté le 18/11/2023 ; in : https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0681:FIN:fr:PDF

Crozier, Michel et Erhard Friedberg. 1970. *L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective*. Paris : Edition du Seuil.

D'Iribarne, Philippe, Alain Henry, Jean-Pierre Segal, Sylvie Chevrier and Tatjana Globokar. 1998. *Culture et Mondialisation : gérer par- de là les frontières***.** Paris : Edition du Seuil.

Dammak-Ayadi, Salma. 2011. « Comment gérer les risques liés à la responsabilité sociale des entreprises ». *Halshs-00582752* (Document PDF). (Consulté le 23/06/2021). https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00582752/document

Didier, Lapeyronnie. 2008. *Ségrégation, violence, pauvreté en France aujourd'hui*. Paris : Edition Robert Laffont. Collection « le monde comme il va ».

Freeman, Edward-Robert. 1984, 2002. *Stratégie Management : A Stakeholder Approach, Massachusetts*. Pitman Publishing, California : Stanford University Press.

Friedman, Milton. 1962. « Capitalism and freedom. Chicago : University of Chicago Press ». P. 133. In : *l'intégration de la responsabilité sociale de l'entreprise par les organisations d'économie sociale du secteur des services financiers.* par Jérôme Guy, 2009, p. 33 ; In : http://www.ardripel.uqam.ca/2338/1/M11052.pdf (Consulté le 26/05/2023).

Giddens, Anthony. 1999, 2000, 2003. *Runaway World: How Globalization is reshaping our lives.* New York : Routledge.

Giddens, Anthony. 2001. *Le monde déchaîné : comment la mondialisation change nos vies*. Berlin- Allemagne : Edition Suhrkamp.

Gond, Jean-Pascal et Jaques Igalens. 2008. *La responsabilité sociale de l'entreprise*. Paris : PUF, pp 7-21.

Hierle, Jean-Pierre. 1996. « Sociologie : Culture d'entreprise ou culture d'établissement ? »; in: *DEES*. N° 106. (Doc pdf).

Hofstede, Geert. 1980-1981. « Culture and Organization : International Studies of Management & Organization ». *Group Taylor and Francis*. Vol. 10, No. 4. And Winter. https://www.jstor.org/stable/i40018145

Landier, Hubert et Daniel Labbé. 2005. *Le management de risque social*. Paris : Edition d'organisation.

Marks, Robert. 2006. « Milton Friedman ». *AGSM Magazine*. Vol. 2, 13 décembre 2006. http://www2.agsm.edu.au/agsm/web.nsf/Content/AGSMMagazine-MiltonFriedman (Consulté le 18/11/2023).

Mercedes, Pardo-Buendía. 2002. Sociologie et risque : nouveaux éclairage sur les facteurs sociaux et la participation publique. *Mana, Revue de sociologie et d'anthropologie*. N° 10-11, PP 286-287. Madrid (Document PDF/Nitro-Pro). https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00582752/document

Pasquero, jean. 2005. « La responsabilité sociale de l'entreprise comme objet des sciences de gestion : un regard historique ». In : file:///C:/Users/ACER/Downloads/La_responsabilite_sociale_de_lentreprise_comme_ob%20(1).pdf (Consulté le 25/06/2021).

Preston Lee E., Post James.E. 1975. *Private management and public policy: the principle of public responsibility*. New Jersey : Englewood Cliffs Prentice-Hall.

Sainsaulieu, Renauld. 1997. *Sociologie de l'entreprise : organisation, culture et développement*. Paris : Edition des Sciences Po et Dalloz.

Sans écrivain. 2002. « Penser le risque : fantasme et réalité », *Sciences Humaines*. N° 124. https://www.scienceshumaines.com/penser-le-risque_fr_2052.html

Steiner George et John-F Steiner. 2011. *Business, Government and Society : A Managerial Perspective*. Thirteenth Edition, Edition McGraw-Hill/Irwin. (Document PDF).

Tourabi, Amina. 2016. « Le rôle de la responsabilité sociale des entreprises dans la gestion des risques psychosociaux ». *European Scientific Journal*. Vol 12, N°8. (Document PDF). PP 180-203.

Viers Jacques et Vincent Brulois. 2009. « L'évidente interpellation de la sociologie par la RSE » ; in : *sociologie pratique*. Edition Presses de Science Po, N° 18.